FORCE 4 REFUGEES

upinion

لم تتحقق العودة بعد

الأدلة والتوصيات بشأن عودة اللاجئين السوريين من تركيا

مايو / أيار 2026

FORCE4Refugees يجمع 7 منظمات تعمل في مجال المجتمع المدني ومنظمات ذات قيادة اللاجئين وهي منظمات سورية و تركية و أوربية، حيث تعمل على مناصرة من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين وحمايتهم وتعزيز دورهم القيادي وذلك من خلال الأبحاث والمناصرة الهادفة من الخبرات المجموعة والتجارب الحية لشركائنا، نسعى إلى إحداث تغيير في السياسات وممارسات التمويل وهيكلية صنع القرار، بحيث لا يقتصر الأمر على حماية اللاجئين فحسب، بل يمكنهم من المشاركة الفعالة في تشكيل الأنظمة التي تؤثر على حياتهم.

www.force4refugees.org

شركاؤنا

supporttolife

OLIVE BRANCH

BEYOND WAR

GSE Unit
Civil Society Enablement

ŞİMDİKİ KADINLAR
YARDIMLAŞMA VE DAYANIŞMA DERNEĞİ

İGAM
İLTİCA VE GÖÇ ARAŞTIRMALARI MERKEZİ
THE RESEARCH CENTRE ON ASYLUM & MIGRATION

upinion

هي مؤسسة اجتماعية متخصصة في التفاعل الرقمي التفاعلي مع المجتمعات التي يصعب الوصول Upinion مباشرةً مع السكان Upinion الخاصة بها، تتواصل (DEP) «إليها. ومن خلال «منصة التفاعل الرقمي .المتضررين من الأزمات والنزوح، مما يتيح جمع معلومات في الوقت الفعلي حول احتياجاتهم ووجهات نظرهم

www.upinion.com

لم تتحقق العودة بعد

الأدلة والتوصيات بشأن عودة اللاجئين السوريين من تركيا

مايو / أيار 2026

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 2

1 المقدمة 5

2 المنهجية 5

3النتائج: واقع العودة 8

3.1.عملية العودة من تركيا 8

3.2.تقلّص مساحة الحماية وخيار العودة 11

3.3.التحديات عند العودة 14

السلامة 14

سبل العيش 16

الخدمات الأساسية 18

إعادة الاندماج والأثر النفسي 21

خطط التنقل المستقبلية 24

4.الخلاصات والتوصيات 25

4.1.التوصيات الموجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 25

4.2.التوصيات الموجهة إلى الدول المانحة 26

4.3.التوصيات الموجهة إلى السلطات التركية 27

4.4.التوصيات الموجهة إلى السلطات السورية 28

الملخص التنفيذي

بالأرقام:

تتراجع نوايا العودة:
بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وآب–أيلول/سبتمبر 2025، ارتفعت نسبة اللاجئين السوريين في تركيا الذين يخططون للبقاء من 53 (n=460)[1] %إلى 68.4(n=1218) %، في حين انخفضت نسبة الذين ينوون العودة من 18.9 (n=460) %إلى 13.2(n=1218) %

- **غالباً ما تتم العودة دون معلومات كافية:**

أفاد 2%فقط (n=363) من العائدين بأنهم يمتلكون معلومات أو دعماً كافياً لاتخاذ قرارهم، بينما قال 75%إنهم لا يمتلكون ذلك. وأشار 5% فقط (n=363) إلى أن الأوضاع في سوريا كانت مطابقة لتوقعاتهم.

- **غالباً ما تكون العودة مدفوعة بالضغوط وليس بالفرص:**

أشار 45 (n=363) %إلى الضائقة المالية، و32 %إلى الهشاشة القانونية في تركيا كعوامل رئيسية للعودة، فيما ذكر 32 %أن دافعهم كان لمّ شمل الأسرة.

- **تؤثر الضغوط المرتبطة بالنوع الاجتماعي في قرارات العودة:**

أفادت أمهات بأنهن عدن إلى سوريا بسبب التمييز الذي يتعرض له أطفالهن في تركيا، وفقدان الخدمات المراعية للنوع الاجتماعي، بما في ذلك إغلاق مراكز الدعم المتخصصة للأطفال ذوي الإعاقة عقب انتقال المنظمات الدولية غير الحكومية.

- **فرص كسب العيش شبه معدومة عند العودة:**

أفاد 76 (n=363) %بعدم توفر فرص لتوليد الدخل، بينما ذكر 48 %أنهم لا يمتلكون موارد مالية كافية لإعالة أنفسهم.

- **الوصول إلى الخدمات الأساسية مقيد بشكل كبير:**

قال 86 (n=363) %إن الخدمات كانت أسوأ من المتوقع؛ وأفاد 92 %بتوفر الكهرباء لأقل من خمس ساعات يومياً، و82 %بالحصول على المياه لأقل من خمس ساعات أسبوعياً، و81 %بأن الرعاية الصحية غير ميسورة التكلفة، و90 %من الأسر بعدم رضاها عن خدمات التعليم المتاحة.

- **يبقى السكن عائقاً حاسماً:**

فقد 48 (n=363) %وثائق الملكية، وعاد 36 %إلى منازل متضررة، وخسر 14 %منازلهم بالكامل. كما اعتبر 93 %أن قضايا السكن والأرض والملكية تشكل عائقاً رئيسياً أمام العودة المستدامة.

- **إعادة الاندماج محدودة:**

شعر 8%فقط (n=363) بأنهم مقبولون بالكامل في مجتمعاتهم، بينما أفاد 41 %بعدم تقبلهم.

- **الضائقة النفسية واسعة الانتشار:**

أبلغت 60 (n=363) %من الأسر عن أعراض قلق لدى أحد أفرادها على الأقل، و31 %عن أعراض اكتئاب.

- **قلة قليلة توصي بالعودة إلى سوريا:**

قال 5 فقط من أصل 36 مستجيباً إنهم سينصحون الآخرين بالعودة.

- **بعض العائدين يفكرون بمغادرة سوريا مجدداً:**

يخطط 13 (n=82) %من العائدين للعودة إلى بلد إقامتهم السابق، و17% للانتقال إلى بلد ثالث، بينما لا يزال 27% غير متأكدين من قرارهم. كما يرى 11 (n=363) %أن عودتهم ربما كانت سابقة لأوانها

---

1 تشير أحجام العينات الموضحة بين قوسين إلى إجمالي عدد المستجيبين الذين أجابوا على السؤال المعني؛ فعلى سبيل المثال، في هذه الحالة، أفاد 53% من أصل 460 مستجيباً بأنهم يخططون للبقاء في تركيا

شكّل سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024 بداية مرحلة جديدة وهشّة بالنسبة للسكان السوريين النازحين. ووفقاً لأرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنشورة في نيسان/أبريل 2026[2]، فقد عاد أكثر من 600,000 سوري من تركيا إلى سوريا منذ كانون الأول/ديسمبر 2024. ومع ذلك، تُظهر الأدلة أن هذه التحركات في العودة غالباً ما تحدث في ظل تقلّص مساحة الحماية في بلدان الاستضافة وعدم كفاية إعادة الإعمار داخل سوريا. في تركيا، التي تضم أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم، تتآكل الحماية القانونية، وتتدهور الظروف الاقتصادية للاجئين، كما تم إيقاف خدمات رئيسية عقب تخفيضات المساعدات العالمية التي بدأت بالتصاعد في أوائل عام 2025.

يستند هذا التقرير، الذي أعدّته FORCE4Refugees (F4R) وUpinion، إلى بيانات جُمعت بين آب/أغسطس 2025 ونيسان/أبريل 2026 لتسليط الضوء على التجارب المعيشية للاجئين السوريين العائدين من تركيا، واقتراح توصيات ملموسة لصنّاع القرار لحماية حقوق من يعودون ومن لا يعودون .

تم جمع البيانات من خلال استبيان قائم على منهجية مختلطة ومجموعات نقاش مركزة نفذتها منظمة Olive Branch (OB) مع 363 لاجئاً عائداً عبر ست محافظات سورية (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)؛ ومحادثات رقمية ثنائية الاتجاه أجرتها Upinion مع 90 لاجئاً سورياً عائداً من تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026)؛ ودراسة واسعة النطاق أجرتها منظمة Support to Life (STL) شملت 1,218 لاجئاً سورياً في تركيا (آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2025)، استناداً إلى جولة أولى أُجريت في كانون الأول/ديسمبر 2024 لتتبع التغيرات في نوايا العودة عبر الزمن؛ وبحث نوعي أجرته Women Now for Development (WND) شمل 10 نساء سوريات عدن من تركيا (نيسان/أبريل 2026)، مقدّماً منظوراً حساساً للنوع الاجتماعي حول تجربة اللاجئين في عملية العودة إلى سوريا؛ إضافة إلى محادثة رقمية أجرتها Upinion مع 158 لاجئاً سورياً يقيمون في تركيا و28 شخصاً عادوا بشكل دائم أو تم ترحيلهم إلى سوريا (تشرين الأول/أكتوبر 2025)، لرصد الاحتياجات القانونية ومخاطر الحماية .

يعتمد التقرير نهج التثليث، حيث يجمع بين البيانات الكمية والنوعية لتحديد الاتجاهات والأنماط العامة. ويتم تحليل هذه المجموعات البيانية بشكل مقارن بدلاً من دمجها إحصائياً، وتشير النتائج إلى اتجاهات عامة ولا يمكن تعميمها إحصائياً على جميع العائدين أو اللاجئين السوريين في تركيا .

تُظهر هذه النتائج مجتمعة سردية متسقة مفادها أن العودة ليست نهاية رحلة النزوح، بل بداية مرحلة طويلة وصعبة من إعادة الاندماج وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي. وقد تم الإقرار بذلك صراحة من قبل مسؤولين حكوميين سوريين خلال مراجعة التقدم في المنتدى العالمي للاجئين في كانون الأول/ديسمبر 2025، حيث شددوا على أن استعادة الخدمات الأساسية، وضمان الأمن، وإعادة بناء سبل العيش تمثل شروطاً أساسية لا يمكن التنازل عنها لتحقيق العودة، وحذروا من أنه في حال غياب هذه الضمانات، قد تصبح عمليات العودة واسعة النطاق سابقة لأوانها وغير مستدامة وقد تؤدي إلى دورات جديدة من النزوح .

عملية العودة. لا تزال هناك مخاوف جدية بشأن طوعية العودة، واتخاذ القرار المستنير، وضمانات الحماية التي تقوم عليها عمليات العودة من تركيا. أفاد 2% فقط (n=363) من مستجيبي OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026) بأنهم امتلكوا معلومات كافية لاتخاذ قرار عودة مستنير، بينما أفاد 95 %بوجود عدم تطابق، سواء جزئي أو كلي، بين توقعاتهم والواقع الذي واجهوه عند الوصول. كما أفاد 42 (n=363) %من المستجيبين بتعرضهم لمضايقات أو صعوبات عند نقاط العبور الحدودية. في المقابل، وصفت المشاركات في دراسة WND (نيسان/أبريل 2026) الإجراءات الإدارية بأنها سلسة ومحترمة، إلا أنهن أبلغن عن شعور ضمني بأن هذه الكفاءة كانت مدفوعة برغبة بلد الاستضافة في تسريع المغادرة بدلاً من ضمان الموافقة المستنيرة. كما أن إيقاف زيارات "اذهب وانظر" من تركيا إلى سوريا في تموز/يوليو 2025 أزال ضمانة أساسية لاتخاذ قرار عودة مستنير، كما غابت المشاركة الفعلية للاجئين والمنظمات التي يقودها اللاجئون في تصميم برامج العودة .

تقلّص مساحة الحماية وقرار العودة. يواجه اللاجئون السوريون في تركيا مجموعة خيارات تتقلص تدريجياً. فقد وثّقت بيانات Upinion التي جُمعت في تشرين الأول/أكتوبر 2025[3] تحديات واسعة النطاق شملت القيود على حرية الحركة، والإقصاء المالي، وارتفاع الإيجارات، وإغلاق الأحياء، والتهديد بالإعادة القسرية، والاحتجاز التعسفي، وفقدان وضع الحماية، وعدم القدرة على تحمّل تكاليف التمثيل القانوني، وهي قيود تفاقمت لاحقاً مع إلغاء التغطية الصحية التلقائية في كانون الثاني/يناير 2026 وتقليص خدمات المنظمات

2 وفقًا لبوابة البيانات التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المتاحة هنا.

3 حول الاحتياجات القانونية للاجئين السوريين في تركيا، المتاح هنا Upinion لمعرفة المزيد، يُرجى الاطلاع على الدليل العملي لمنصة.

الدولية والأمم المتحدة. في هذا السياق، تُظهر بيانات OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026) أن الضائقة المالية45%) ، (n=363والهشاشة القانونية32%) ، (في بلدان الاستضافة تُعدّ من أبرز دوافع العودة، إلى جانب رغبة اللاجئين في لمّ شمل أسرهم والمساهمة في إعادة الإعمار .(32%)

تضيف بيانات WND النوعية (نيسان/أبريل 2026) بُعداً مهماً مرتبطاً بالنوع الاجتماعي: إذ يصبح البقاء في تركيا أكثر صعوبة بالنسبة للنساء بسبب التمييز ضد أطفالهن في المدارس؛ وإغلاق خدمات الدعم المتخصصة لأهالي الأطفال ذوي الإعاقة؛ والهشاشة السكنية حيث لا تستطيع النساء في كثير من الأحيان فتح عقود الخدمات بأسمائهن ويواجهن زيادات متكررة في الإيجارات وتهديداً دائماً بالإخلاء؛ وفي بعض الحالات خطر الفصل القسري عن الأطفال بموجب أنظمة الملاجئ الجماعية. كما تضيف بيانات STL الطولية (كانون الأول/ديسمبر 2024 – أيلول/سبتمبر 2025) صورة مكملة مهمة: فبينما تبرز الصعوبات الاقتصادية والسكنية بشكل واضح، فإن الدافع الرئيسي لنوايا العودة لدى اللاجئين الذين ما زالوا في تركيا كان الحنين إلى الوطن والشعور بالانتماء، ما يؤكد أن القرار بالنسبة للكثيرين هو قرار شخصي عميق تشكّل عبر سنوات من النزوح .

الأوضاع عند العودة. عبر جميع جوانب حياة العائدين، ترسم البيانات صورة متسقة ومقلقة. يصل العائدون إلى مناطق انهارت فيها البنية التحتية الأساسية، حيث تتوفر الكهرباء لأقل من خمس ساعات يومياً لدى الغالبية، مع محدودية الوصول إلى المياه، وفي ظل ندرة فرص العمل وسبل العيش، ما يترك معظم الأسر غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. وتبرز قضايا السكن والأرض والملكية كأحد أكبر العوائق أمام العودة المستدامة، في ظل فقدان الوثائق وتضرر أو تدمير المنازل وغياب القدرة على إعادة البناء. وإلى جانب الجوانب المادية، يواجه العائدون صعوبة في إعادة التواصل مع مجتمعاتهم التي يشعرون بأنها تغيّرت بشكل جذري، كما أن الأثر النفسي، المتمثل في انتشار القلق والاكتئاب، يعد عميقاً .

بشكل عام، تُظهر بياناتنا أن برمجة العودة، وإعادة الإعمار، وحماية اللاجئين في بلدان الاستضافة هي عمليات مترابطة لا يمكن التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض. وحتى اليوم، تفتقر سوريا إلى الخدمات الأساسية، وفرص كسب العيش، والبنية التحتية التي تشكّل شروطاً أساسية للعودة الآمنة والكريمة. ويمثل السوريون في الخارج مورداً مهماً لإعادة بناء البلاد، إلا أن مساهمتهم ستعتمد على استعادة الثقة في صناع القرار وعلى وجود عملية عودة تكون طوعية وآمنة ومستدامة بالفعل. وطالما لم تتوفر هذه الشروط، يجب عدم تهميش التزامات الحماية تجاه اللاجئين في بلدان الاستضافة لصالح برامج العودة .

تدعو توصياتنا (للاطلاع على القائمة التفصيلية، انظر الصفحات 26-32) أربع مجموعات من صناع القرار إلى اتخاذ إجراءات:

- ينبغي على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعزيز توفير المعلومات للعائدين، والاستثمار في الشراكات مع المنظمات التي يقودها اللاجئون والمنظمات النسائية السورية وإضفاء الطابع الرسمي عليها، وإنشاء أطر مستقلة لمراقبة العودة، ووضع آليات مساءلة شفافة للمجتمعات المتأثرة.

- ينبغي على الدول المانحة الحفاظ على تمويل الحماية في تركيا وتوسيعه، وتوجيه الموارد بشكل مباشر ومرن إلى الجهات المحلية والجهات التي يقودها اللاجئون، ودعم المراقبة المستقلة لبرامج العودة، وزيادة الاستثمار بشكل كبير في إعادة الإعمار والخدمات الأساسية داخل سوريا.

- ينبغي على السلطات التركية إعادة تفعيل الحماية ضمن نظام الحماية المؤقتة، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية وزيارات "اذهب وانظر"، وتبسيط إجراءات تصاريح العمل، وإنشاء مجلس استشاري رسمي للاجئين لضمان مشاركة اللاجئين بشكل فعّال في برامج العودة.

- ينبغي على السلطات السورية إعطاء الأولوية للشفافية بشأن الأوضاع في مناطق العودة، واستعادة أنظمة الوثائق المدنية، وإنشاء آليات متاحة لحل نزاعات السكن والأرض والملكية، وتهيئة الظروف التي تمكّن المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، من المساهمة في جهود إعادة الاندماج.

1المقدمة

شكّل سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024 بداية مرحلة جديدة وهشّة في تركيا، تميّزت بتقلّص مساحة الحماية، وتحول الموارد الدولية نحو سوريا، وتصاعد الضغوط على اللاجئين السوريين للعودة. في هذا السياق، تتعاون FORCE4Refugees و Upinionلتقديم نتائج حول تجارب اللاجئين السوريين العائدين من تركيا، إلى جانب الرسائل الرئيسية والتوصيات لصنّاع القرار. من خلال هذا التقرير، نؤكد أن برمجة العودة، وإعادة الإعمار، وحماية اللاجئين في بلدان الاستضافة هي عمليات مترابطة لا يمكن التعامل معها كمسارات سياسات منفصلة: فلا يمكن اعتبار العودة طوعية في ظل تقلّص الحماية أو عندما يواجه اللاجئون صعوبة في الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة، كما لا يمكن اعتبارها آمنة وكريمة دون تحقيق تقدم جوهري في إعادة إعمار سوريا لاستعادة الخدمات الأساسية، وإعادة بناء البنية التحتية، وخلق فرص كسب العيش .

تشير البيانات المعروضة هنا إلى سردية متسقة: فالعودة ليست نهاية رحلة النزوح، بل بداية مرحلة طويلة وصعبة من إعادة الاندماج وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي. والعودة بحد ذاتها لا تضمن الاستقرار: إذ تتطلب استجابة شاملة تدعم التعافي الاقتصادي، وإعادة تأهيل الخدمات والبنية التحتية، وتعزيز التماسك الاجتماعي والدعم النفسي والاجتماعي للعائدين. إن معالجة هذه التحديات ليست خياراً، بل شرطاً أساسياً لتحقيق عودة مستدامة تسهم فعلياً في إعادة بناء المجتمع السوري على المدى الطويل. وإذا لم تتم معالجة هذه القضايا، فقد تصبح حركات العودة سابقة لأوانها وغير مستدامة، ما يؤدي إلى دورات جديدة من النزوح داخل سوريا أو إلى بلدان الاستضافة المجاورة مرة أخرى .

يقدم هذا التقرير بيانات حديثة حول التحديات التي يواجهها العائدون السوريون من تركيا أثناء العودة وبعدها، إلى جانب مجموعة من التوصيات لتحسين برمجة العودة وحماية حقوق من يعودون ومن لا يعودون. ويتكون من: قسم للمنهجية يوضح مصادر البيانات وطرق جمعها؛ وقسم للنتائج يتناول عملية العودة من تركيا، وتقلص مساحة الحماية ودورها في قرارات العودة، والتحديات بعد العودة؛ إضافة إلى خاتمة وتوصيات موجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والدول المانحة، والسلطات التركية، والسلطات السورية .

2 المنهجية

تعتمد هذه الورقة على مصادر بيانات متعددة ومتكاملة، وترتكز على تفاعل الشركاء المباشر مع المجتمعات المتأثرة والمعرفة الميدانية في تركيا وسوريا .

البيانات التي جمعتها منظمة Olive Branch (OB) مع 363 لاجئاً عائداً عبر ست محافظات سورية (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)، من خلال الاستبيانات ومجموعات النقاش المركزة، تقدم رؤى حول عملية العودة والظروف التي يواجهها اللاجئون بعد عودتهم. وتساهم Upinion ببيانات حول الأوضاع بعد العودة (بما في ذلك السلامة، والتنقل، والوصول إلى الخدمات الأساسية، وإعادة الاندماج)، جُمعت عبر منصتها للتفاعل الرقمي من خلال محادثتين مع 90 عائداً سورياً من تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026) .

تقدم Support to Life (STL) تحليلاً طولياً للتغيرات في نوايا العودة لدى اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا، من خلال مسحين واسعي النطاق أُجريا في كانون الأول/ديسمبر 2024 وبين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2025. كما تقدم Women Now for Development (WND)رؤى نوعية حساسة للنوع الاجتماعي من خلال مقابلات مع 10 نساء سوريات عدن مؤخراً من تركيا في نيسان/أبريل 2026. وتوفر محادثة أخرى أجرتها Upinion مع 158 لاجئاً سورياً في تركيا و28 شخصاً عادوا بشكل دائم أو تم ترحيلهم إلى سوريا (تشرين الأول/أكتوبر 2025) بيانات حول الاحتياجات القانونية ومخاطر الحماية التي يواجهها اللاجئون السوريون في تركيا .

يعتمد التقرير منهجية التثليث، حيث يجمع بين البيانات الكمية والنوعية من مصادر مختلفة لتحديد الأنماط المتسقة. ولا يتم دمج هذه البيانات إحصائياً، بل يتم تحليلها بشكل مقارن لتحديد الاتجاهات المتقاربة والرؤى المكملة. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه المجموعات البيانية لا يمكن اعتبارها قابلة للاستبدال، حيث جُمعت من قبل شركاء مختلفين، وفي مناطق جغرافية مختلفة، وفي أوقات مختلفة، وباستخدام استراتيجيات أخذ عينات ومنهجيات مختلفة. ونتيجة لذلك، فإن النتائج تعكس اتجاهات وأنماطاً عامة، ولا يمكن تعميمها إحصائياً على جميع العائدين أو اللاجئين السوريين في تركيا .

يتم وصف مصادر البيانات الخمسة بالتفصيل أدناه (انظر أيضاً الجدول 1). وطوال التقرير، تُرفق النسب المئوية بعدد المستجيبين الذين أجابوا على السؤال المعني بين قوسين) على سبيل المثال: 74%، n=87تعني أن 74% من أصل 87 مستجيباً قدموا إجابة معينة(، ما يتيح للقارئ فهم السياق العددي لكل نتيجة .

1 استبيان OB حول العائدين السوريين

بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2026، نفذ قسم الدراسات والبحوث في OB عملية جمع بيانات باستخدام منهجية مختلطة استهدفت العائدين السوريين، مع تركيز خاص على العائدين من تركيا. وقد جمعت العملية بين ست مجموعات نقاش مركزة (متوسط حجم المجموعة: 8.5 مشارك) ومقابلات فردية مع 312 عائداً، ليصل إجمالي عدد المشاركين إلى 363. تراوحت أعمار المستجيبين بين 22 و57 عاماً (بمتوسط 39 عاماً)؛ وكان 43 (n=363) %منهم من النساء و57 %من الرجال .

عاد غالبية المشاركين79%) ، (n=363من تركيا، بينما عاد الباقون من مصر3%) ،(، ولبنان9%) ، (، والأردن7%) ،(، وأوروبا2%) ، .(وكان 67 (n=363) %من جميع المستجيبين ربّات أو أرباب أسر / مقدمي رعاية رئيسيين لأسرهم. وتم جمع البيانات عبر ست محافظات: دمشق، ريف دمشق، درعا، حلب، اللاذقية، وطرطوس .

2 محادثات Upinion مع العائدين السوريين من تركيا.

يتضمن هذا التقرير بيانات جُمعت من خلال محادثة أُجريت مع 90 عائداً سورياً من تركيا بين كانون الأول/ديسمبر 2025 ونيسان/أبريل 2026، وشملت إعادة الاندماج الاجتماعي، والسلامة والأمن، وحرية الحركة، والوصول إلى الخدمات الأساسية، ونوايا التنقل. تم إشراك العائدين السوريين من خلال نهج ثنائي المسار: حيث تم استكمال الإعلانات الموجهة عبر فيسبوك بأنشطة تواصل نفذتها منظمات شريكة. كما شارك بعض العائدين في محادثات Upinion أثناء إقامتهم في تركيا، أي قبل عودتهم إلى سوريا.

كان 74 (n=87) %من المستجيبين من الذكور. وقد عاد 92 (n=89) %بشكل دائم إلى سوريا، بينما أفاد 8% بأن وجودهم هناك مؤقت. وعاد الغالبية 74%)، (n=90بعد كانون الأول/ديسمبر 2024، أي بعد سقوط نظام الأسد. وينحدر المستجيبون بشكل رئيسي من محافظات حلب28%) ، (n=89، وإدلب (26%)، واللاذقية (11%)، وحماة (8%)، ودير الزور (6%)، وقد أفاد معظمهم79%) ، (n=89بأنهم عادوا إلى نفس المدينة أو البلدة أو القرية التي كانوا يقيمون فيها قبل مغادرتهم سوريا. ومن بين المستجيبين، شارك 43% في محادثة متابعة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2026 تناولت إعادة الاندماج الاقتصادي وسبل العيش، والوصول إلى الوثائق المدنية، والسكن، والأرض والملكية، بالإضافة إلى تلقي الدعم داخل سوريا. ويعرض هذا التقرير النتائج الرئيسية ونقاط البيانات المختارة من هاتين المحادثتين.

3 بحث STL حول نوايا عودة اللاجئين السوريين في تركيا.

بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2025، أجرت منظمة(Support to Life (STL ، بالتعاون مع شركائها المحليينHevi LGBTİ ، وMOKID، وARSA، وEKSI25، وLider Kadın Derneği، بحثاً باستخدام منهجية مختلطة (يجمع بين الاستبيان ومجموعات النقاش المركزة وزيارة ميدانية إلى سوريا) لفهم التغيرات في نوايا العودة الطوعية لدى اللاجئين السوريين في تركيا، بعد ثمانية أشهر من تغيير النظام[4].

4 لمعرفة المزيد، يُرجى الاطلاع على تقرير الاستبيان الخاص بمنظمة STLهنا، المتاح.

وشمل البحث 1,218 لاجئاً سورياً تزيد أعمارهم عن 18 عاماً، يقيمون في محافظات أديامان، وهاتاي، وإزمير، وكهرمان مرعش، وشنلي أورفا، وإسطنبول، وماردين، وقيصري، وكوتاهيا، وديار بكر. وقد أُعدّت هذه الدراسة بالمقارنة مع نتائج الجولة الأولى من البحث التي أجرتها Support to Life في كانون الأول/ديسمبر 2024؛ وتم تقييم البيانات المستخلصة بطريقة تسمح بتحليل الاتجاهات.

4 البحث النوعي لمنظمة WND مع نساء سوريات عدن مؤخراً من تركيا.

تم جمع البيانات في نيسان/أبريل 2026 من خلال استبيان موجّه صُمم لالتقاط رؤى نوعية وسرديات شخصية حول عملية العودة. وتكوّنت العينة من 10 نساء سوريات عدن مؤخراً إلى سوريا من تركيا، من بينهن 3 أرامل، و2 مطلّقتان، و5 نساء عدن مع أسرهن.

وقد تم اختيار المجموعة بشكل مقصود لتمثيل خلفيات اجتماعية متنوعة واحتياجات حماية مختلفة، وعلى الرغم من صغر حجم العينة، فإن عمق القصص المقدمة أتاح نظرة فريدة على التحديات الخاصة التي تواجهها النساء عند العودة إلى سوريا، والتي غالباً ما لا تظهر في الإحصاءات الأوسع. كما أن اختيار النساء من شبكة WND الخاصة، التي تربطها بها علاقة ثقة متبادلة طويلة الأمد، أتاح إجراء محادثات صادقة وذات معنى حول مواضيع حساسة. وتوفر تجاربهن كأرامل ومطلقات وأمهات صورة مهمة عن الضغوط المكثفة التي كان اللاجئون يواجهونها في مطلع عام 2026.

5 محادثة Upinion حول مساحة الحماية في تركيا.

تم استخلاص البيانات المتعلقة بالاحتياجات القانونية للاجئين السوريين في تركيا ومخاطر الحماية التي يواجهونها من محادثة أجرتها Upinion في تشرين الأول/أكتوبر 2025[5] مع 158 لاجئاً سورياً يقيمون في تركيا و28 شخصاً عادوا بشكل دائم أو تم ترحيلهم إلى سوريا.

مصدر البيانات	المنهجية والعينة	الفئة المستهدفة	الإطار الزمني	المساهمة التحليلية
Olive Branch (OB)	أساليب مختلطة: مجموعات نقاش مركزة + مقابلات؛ 363 مستجيباً	العائدون (79% من تركيا)	كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026	مجموعة بيانات ميدانية توفر أدلة على مستوى الواقع حول عملية العودة، والظروف بعد العودة، وإعادة الاندماج
Upinion	تفاعل رقمي (محادثات ثنائية الاتجاه)؛ 90 مستجيباً	عائدون من تركيا	**كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026**	يوثّق التصورات والتجارب المعيشية حول الأوضاع بعد العودة (بما في ذلك السلامة، والتنقل، والوصول إلى الخدمات الأساسية، وإعادة الاندماج)
Support to Life (STL)	استبيان + تحليل اتجاهات؛ 1,218 مستجيباً	لاجئون سوريون في تركيا	**آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2025**	يوفّر منظوراً طولياً حول نوايا العودة ومحركات اتخاذ القرار لدى اللاجئين الذين ما زالوا في تركيا

5 حول الاحتياجات القانونية للاجئين السوريين في تركيا، المتاح هنا Upinion لمعرفة المزيد، يُرجى الاطلاع على الدليل العملي لمنصة.

Women Now (WND)	مقابلات نوعية؛ 10 مستجيبات	نساء عائدات	**نيسان/أبريل 2026**	**يضيف تحليلاً خاصاً بالنوع الاجتماعي، مع التركيز على تجربة النساء في عملية العودة ونوايا العودة**
Upinion	تفاعل رقمي (محادثة ثنائية الاتجاه)؛ 186 مستجيباً	لاجئون سوريون في تركيا وعائدون	**تشرين الأول/أكتوبر 2025**	**يوثّق التصورات والتجارب المعيشية المتعلقة بوضع اللاجئين السوريين في تركيا (بما في ذلك مخاطر الحماية، والسكن، والوصول إلى الخدمات المصرفية، والاحتياجات القانونية، وانتهاكات الحقوق)**

الجدول 1: عرض عام لمصادر البيانات المعتمدة في التقرير

3النتائج: واقع العودة

3.1.عملية العودة من تركيا

وفقاً لأرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنشورة في نيسان/أبريل 2026، عاد أكثر من 600,000 سوري من تركيا إلى سوريا منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. في تركيا، تدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامج العودة الذي تقوده الدولة، حيث تراقب عمليات العودة في ستة معابر حدودية في جنوب شرق تركيا. يقوم السوريون الراغبون في العودة بحجز موعد مع مديرية إدارة الهجرة في الولاية (PDMM) التابعة لمنطقتهم، والتي تتحقق من وضعهم القانوني وتصدر لهم استمارة عودة طوعية وتصريح سفر للوصول إلى المعبر الحدودي المحدد لهم. قبل المغادرة، يمكن للعائدين طلب دعم مادي، بما في ذلك المساعدة في النقل ومنح نقدية لمن لديهم احتياجات خاصة. عند الحدود، تقوم المفوضية بتمويل موظفي الحالات في مديرية إدارة الهجرة وتعمل كمراقب طرف ثالث، من خلال التحقق من الهوية، ومطابقة البيانات البيومترية، ومراقبة التحركات المنظمة، وتقديم المساعدة. وعند العبور، يتم سحب بطاقة الحماية المؤقتة الخاصة بالفرد، وتبقي المفوضية على وجودها في الجانب السوري لإدارة الاستقبال، ومطابقة قواعد البيانات، وتوفير النقل إلى المدن الرئيسية.

ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف بشأن طوعية هذه العمليات، واتخاذ القرارات المستنيرة، وضمانات الحماية التي تقوم عليها هذه العودة. فعندما نشرت المفوضية إطارها التشغيلي للعودة الطوعية في شباط/فبراير 2025، حذّرت كل من تحالف FORCE4Refugeesوتحالف Refugee Protection Watch من أن التحول نحو تسهيل العودة على نطاق واسع قد تم إطلاقه بشكل مبكر، دون الضمانات القانونية، ومعايير الحماية، والأساس القائم على الأدلة الذي تتطلبه أطر العودة الخاصة بالمفوضية نفسها. وقد استند القرار إلى حد كبير إلى استبيان واحد لنوايا العودة — استبيان استبعد تركيا (الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين)، ولم يقدم بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي رغم الإشارة الصريحة إلى أن النساء يعبرن عن نوايا أقل للعودة، كما خلط بين حقيقة أن 80% من اللاجئين السوريين "يأملون بالعودة يوماً ما" وبين نية فعلية للعودة خلال اثني عشر شهراً.

وفي الواقع، كانت بيانات بديلة جُمعت في ذلك الوقت تشير بالفعل إلى مستوى أقل بكثير من الاستعداد للعودة لدى اللاجئين السوريين في تركيا: ففي كانون الأول/ديسمبر 2024، أجرت منظمة STL مسحاً شمل 460 أسرة لاجئة سورية عبر عدة

محافظات تركية، ووجدت أنه، خلافاً لنتائج استبيان المفوضية، أفاد 53 (n=460) %من المستجيبين بأنهم يرغبون في البقاء في تركيا، بينما يرغب 18.9% في العودة إلى سوريا، و19% كانوا غير متأكدين، و8.9% يأملون في الاستقرار في بلد ثالث. ومن بين الذين يخططون للعودة، كان أكثر من الثلث ينتظرون لمراقبة الوضع في سوريا35.6%) ، (n=87، في حين بقي نحو واحد من كل خمسة غير متأكد (19.5%). كما وجّهت عوامل موسمية — مثل نهاية الشتاء (13.8%) أو موسم المدارس (11.5%) — ربع المستجيبين تقريباً، في حين أن أقلية صغيرة فقط كانت تخطط للعودة خلال ثلاثة أشهر (13.8%) أو قبل ذلك.(5.7%)

وأكدت الأبحاث اللاحقة التي أُجريت بعد ثمانية أشهر أن هذا التردد لم يكن مؤقتاً، بل أصبح اتجاهاً متزايداً: فبين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2025، وجدت STL أن نسبة المستجيبين الذين يخططون للبقاء في تركيا ارتفعت من 53 (n=460) %إلى 68.4(n=1218) %، بينما انخفضت نسبة الذين ينوون العودة من 18.9 (n=460) %إلى 13.2 .(n=1218) %وكان غالبية الذين يرغبون في العودة إما لا يعرفون متى سيعودون26.1%) ، (n=161، أو يخططون لتوفير المال والعودة لاحقاً (28.6%)، أو يفكرون في العودة بعد مراقبة الوضع في سوريا (14.3%). وفي الوقت نفسه، انخفضت نسبة غير المتأكدين من 19.1 (n=460) %إلى 9.1(n=1218) %، مما يشير إلى أن النوايا أصبحت أكثر وضوحاً مع مرور الوقت.

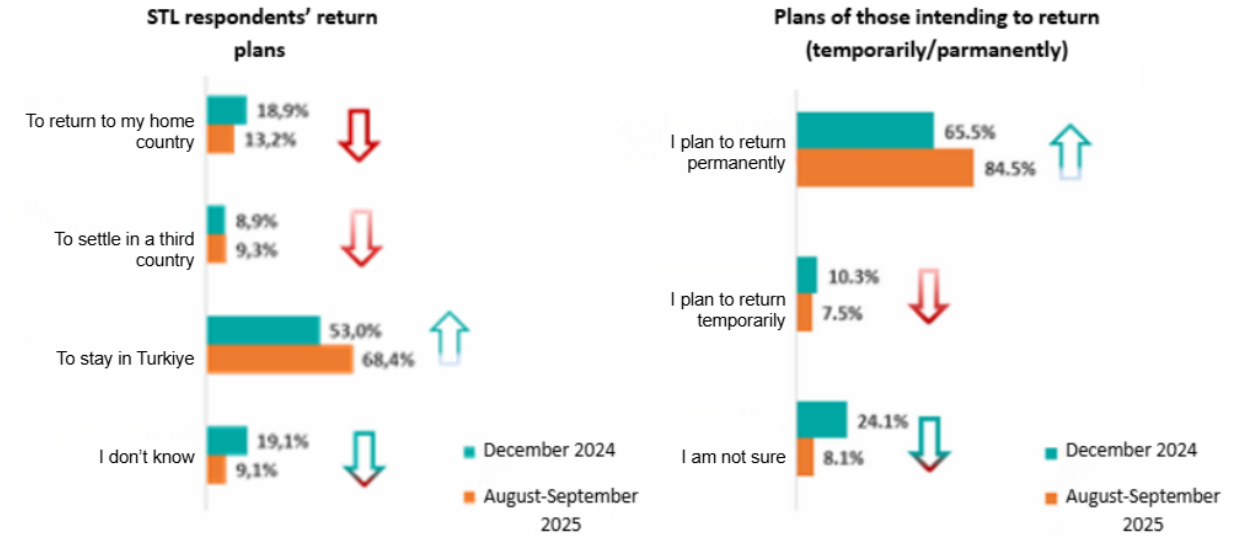

الشكل 1: نوايا العودة لدى مستجيبي STL(كانون الأول/ديسمبر 2024 – أيلول/سبتمبر 2025)

تشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن الاستعداد للعودة لم يكن منخفضاً فحسب، بل كان أيضاً في تراجع خلال المراحل المبكرة من برمجة العودة، مما يثير تساؤلات جدية حول الأساس القائم على الأدلة الذي استند إليه التحول المبكر نحو تسهيل العودة على نطاق واسع. والأهم من ذلك، أن برامج العودة صُممت دون إجراء مشاورات ذات معنى مع اللاجئين السوريين أو المنظمات التي يقودها اللاجئون، حيث تم إشراكهم لاحقاً فقط في مرحلة التنفيذ.

ولم تتراجع هذه المخاوف مع بدء تنفيذ البرامج. إذ يعود العديد من اللاجئين دون امتلاك معلومات موثوقة حول الأوضاع التي سيعودون إليها: فقد أدى ضعف تبادل المعلومات من قبل كل من الحكومات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى ترك العائدين دون معرفة واضحة بظروف الأمن، وتوفر الخدمات، أو حقوق الملكية في مناطق العودة. وقد تفاقمت هذه الفجوة المعلوماتية بعد تموز/يوليو 2025، عندما أوقفت تركيا زيارات "اذهب وانظر" التي كانت تتيح للاجئين السفر مؤقتاً إلى سوريا مع الاحتفاظ بوضعهم القانوني في تركيا – وهي ضمانة أساسية لاتخاذ قرارات عودة قائمة فعلياً على معلومات كافية.

ووفقاً للبيانات التي جمعتها منظمة OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)، وعند سؤال المستجيبين عمّا إذا كانوا يمتلكون موارد أو بيانات أو دعماً مؤسسياً كافياً لاتخاذ قرار العودة، أفاد 2% فقط (n=363) بالإيجاب، بينما قال 75% لا، و23% قالوا إن ذلك متوفر جزئياً فقط. ويشير هذا إلى وجود فجوة كبيرة في توفير المعلومات قبل المغادرة وفي المرافقة المؤسسية. كما يسلّط البحث النوعي الذي أجرته WND (نيسان/أبريل 2026) مع عشر نساء سوريات عدن مؤخراً من تركيا الضوء على غياب المعلومات الشاملة المقدمة للنساء بشأن ضمانات الحماية والظروف الفعلية التي سيواجهنها عند الوصول إلى سوريا.

والأهم من ذلك، أن نقص المعلومات قبل المغادرة يترجم إلى فجوة كبيرة بين التوقعات والواقع عند العودة. فقد أفاد 5% (n=363) فقط من مستجيبي OB بأن الأوضاع في سوريا كانت مطابقة لتوقعاتهم، في حين قال 55% إنها لم تكن كذلك، و40% قالوا إنها كانت كذلك جزئياً فقط (الشكل 2). وتبرز هذه الفجوة في التوقعات — التي تؤثر على 95 %من المستجيبين بدرجات متفاوتة — حجم النقص في المعلومات والتحديات الهيكلية التي يواجهها العائدون عند وصولهم.

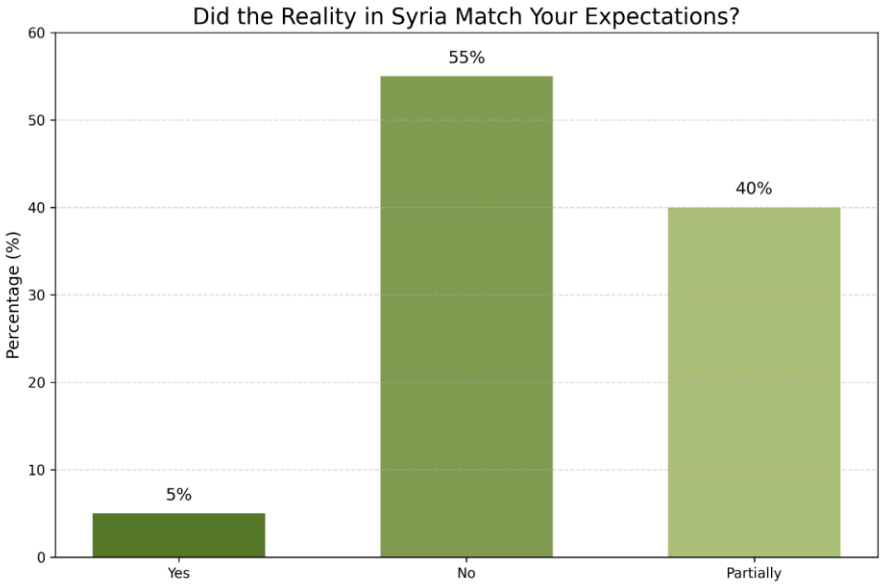

الشكل 2: توقعات وواقع الأوضاع عند الوصول لدى مستجيبي OB(كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

تمتد هذه الفجوات إلى رحلة العودة نفسها. وعند سؤال المستجيبين عن رحلة العودة، أفاد 42 (n=363) %من مستجيبي OB بأنهم تعرضوا لمضايقات أو صعوبات عند نقاط العبور الحدودية، بينما قال 47% إنهم لم يتعرضوا لذلك، وذكر 12% أن ذلك حدث جزئياً (الشكل 3). وتشير هذه البيانات إلى أن مجموعة كبيرة من العائدين واجهت حوادث مرتبطة بالحماية عند نقاط العبور، مما يعزز الحاجة إلى وجود مراقبة منهجية عند المعابر الحدودية.

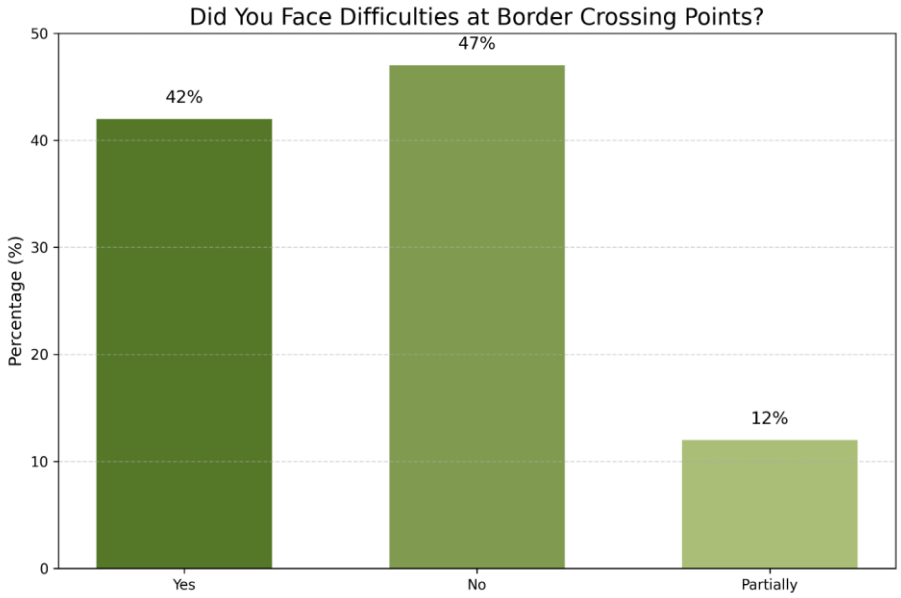

الشكل 3: الصعوبات التي واجهها مستجيبو OB عند نقاط العبور (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن التحديات لا تُختبر بشكل متساوٍ بين اللاجئين السوريين. فقد وصفت العائدات اللواتي تمت مقابلتهن من قبل WND الإجراءات الإدارية بأنها "سهلة، مبسّطة، وواضحة"، دون الإبلاغ عن مضايقات مباشرة أو سوء معاملة. ومع ذلك، غالباً ما تم التعامل مع هذه الكفاءة بشيء من الشك والازدواجية. إذ أشارت عدة نساء إلى شعور ضمني بأن سلاسة الإجراءات كانت مدفوعة أساساً برغبة بلد الاستضافة في تسريع مغادرة السوريين. وعلى حد تعبير إحدى المستجيبات:

"كانوا فقط يريدون الانتهاء منا".

3.2. تقلّص مساحة الحماية وخيار العودة

في الوقت ذاته، وفي ظل تقلّص مساحة الحماية في تركيا وعدم وضوح الأوضاع الأمنية والإنسانية في سوريا، يواجه اللاجئون السوريون قراراً صعباً بشأن ما إذا كانوا سيبقون أو يعودون.

في المحادثة التي أجرتها Upinion في تشرين الأول/أكتوبر 2025 حول الاحتياجات القانونية للاجئين السوريين، أفاد 62 % (n=157)من المستجيبين في تركيا بأنهم يعانون من قيود على الحركة وحرية التنقل، كما أفاد 41% بعدم قدرتهم على تلقي المساعدات أو الوصول إلى الدعم بسبب وضعهم القانوني. وواجه معظمهم تلاعباً في سوق الإسكان أو ارتفاعاً في أسعار الإيجارات62%) ، (n=156، إضافة إلى إغلاق بعض الأحياء أمام تسجيل السوريين ضمن نظام الحماية المؤقتة (56%)، وصعوبات في فتح حساب مصرفي66%) ، .(n=157

كما ظل الوصول إلى الرعاية الصحية وتصاريح العمل بعيد المنال بالنسبة للكثيرين، وأفاد 66 (n=157) %من المستجيبين في تركيا بعدم قدرتهم على تحمل تكاليف التمثيل القانوني، رغم انتشار الاحتياجات القانونية المتشابكة المتعلقة بالسكن والعمل والوثائق. كما أشار المستجيبون إلى تعرضهم لإقصاء مالي منهجي في تركيا، بما في ذلك رفض البنوك اعتبار بطاقة "الكملك" وثيقة تعريف كافية لفتح الحسابات. كما أن فقدان الاشتراكات في الضمان الاجتماعي بالنسبة لمن يعودون قبل سن التقاعد يقوّض قدرتهم على إعادة بناء حياتهم في سوريا. ولعل الأكثر لفتاً للانتباه أن نحو نصف المستجيبين في تركيا49%) ،

(n=155كانوا غير مدركين تماماً لكيفية الإبلاغ عن انتهاكات الحقوق أو سوء المعاملة، مما يشير إلى فجوة منهجية في الوصول إلى العدالة والمساءلة المؤسسية.

ومنذ ذلك الحين، تدهورت الأوضاع في تركيا بشكل أكبر. فاعتباراً من كانون الثاني/يناير 2026، فقد اللاجئون السوريون تحت نظام الحماية المؤقتة التغطية الصحية التلقائية. وخلال عام 2025، تم إغلاق المخيمات التي كانت تستضيف اللاجئين السوريين، مما أدى إلى نزوح سكانها دون توفير بدائل سكنية أو موارد. كما فرضت اللوائح الجديدة التي تستهدف أصحاب العمل الذين يوظفون بشكل غير رسمي – وهي ممارسة شائعة نظراً لمحدودية وصول اللاجئين إلى سوق العمل الرسمي – رسوماً وعقوبات أعلى، مما أدى إلى مزيد من التهميش الاقتصادي للاجئين.

كما أدى تأثير تخفيضات المساعدات العالمية إلى تقليص كبير في الخدمات التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك خدمات الإحالة وإدارة الحالات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما أدى إلى تقليل وصول اللاجئين إلى المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي. وبمجمل هذه التطورات، أصبح العديد من اللاجئين الذين كانوا يفضلون البقاء في تركيا يشعرون بأنهم مضطرون للمغادرة – ليس بسبب تحسن الأوضاع في سوريا، بل لأن الأوضاع في تركيا أصبحت أكثر صعوبة للاستمرار فيها.

تعكس بيانات OB و STLالمتعلقة بديناميكيات اتخاذ قرار العودة هذا الواقع. ووفقاً لاستبيان OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)، كان العامل الأكثر تأثيراً في قرار العودة هو العامل المالي، يليه عدم الاستقرار القانوني: حيث أشار 45 (n=363) %من المستجيبين إلى وضعهم المالي وعدم توفر مصادر دخل في بلد الاستضافة كدافع للعودة، بينما أشار 32% إلى غموض وضعهم القانوني ونقص الوثائق كسبب للعودة، وذكر 32% رغبتهم في لمّ شمل الأسرة والمساهمة في إعادة الإعمار (الشكل 4).

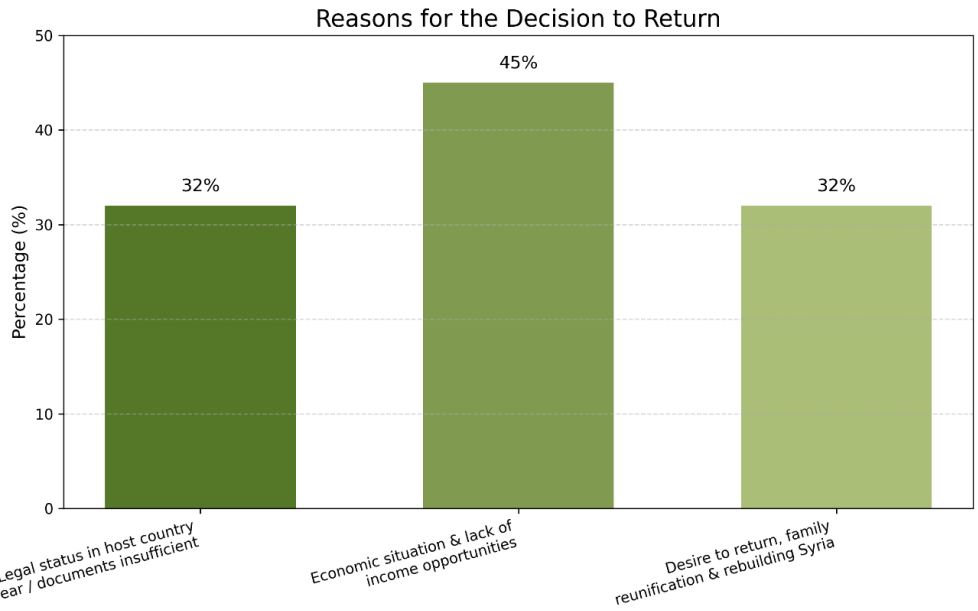

الشكل 4: أسباب العودة لدى مستجيبي OB(كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

كما تُظهر بيانات OB أن عملية اتخاذ قرار العودة كانت في الغالب غير رسمية وتقودها الأسرة، بدلاً من أن تكون مدعومة مؤسسياً: إذ أفاد 82 (n=363) %من المستجيبين بأنهم اتخذوا قرارهم بالتشاور مع أقاربهم وجهات اتصالهم في سوريا؛ وذكر 34% أن الأمل والتفاؤل كانا من العوامل الدافعة؛ ووصف 12% أنفسهم بأنهم أُجبروا بفعل الضغوط في بلد الاستضافة ولم

يعودوا قادرين على البقاء لفترة أطول؛ فيما عاد 3% بشكل مفاجئ دون تخطيط أو تحضير مسبق (الشكل 5). وهذه الخيارات في الإجابة ليست متبادلة الاستبعاد وقد تتداخل فيما بينها.

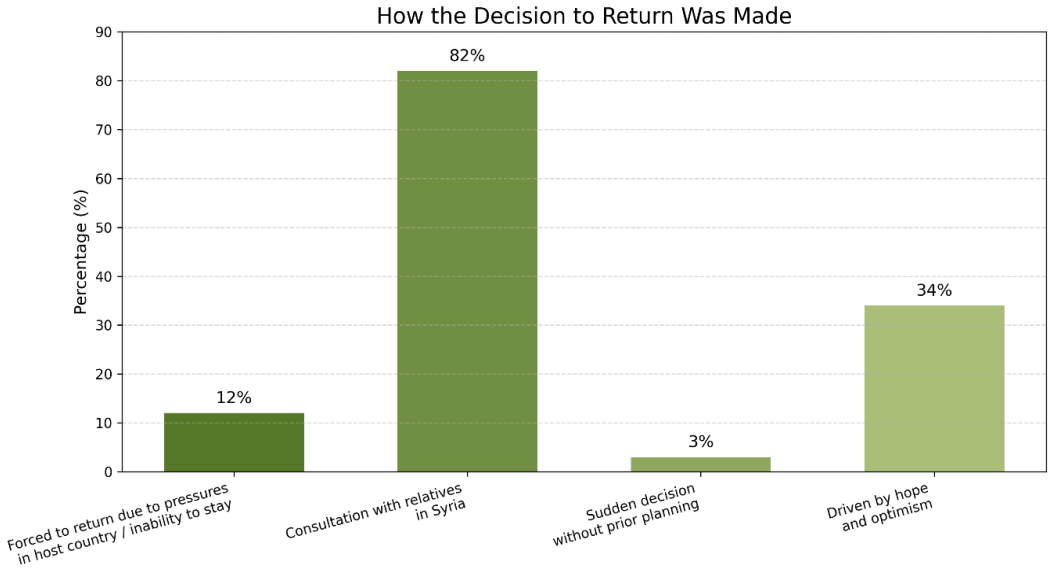

الشكل 5: عملية اتخاذ القرار لدى مستجيبي OB(كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

تشير هذه النتائج مجتمعة إلى صورة متعددة الأسباب، حيث توضح أنه في حين أن بعض اللاجئين السوريين قد عادوا طوعاً وبروح من التفاؤل، فإن عدداً كبيراً من حالات العودة كان مدفوعاً بمزيج من عوامل الدفع من تركيا (مثل الضائقة الاقتصادية، وانعدام الاستقرار القانوني، ونقص الدعم المؤسسي) بدلاً من عوامل جذب حقيقية من سوريا. كما أن هيمنة قنوات المعلومات غير الرسمية والشبكات العائلية على حساب الإرشاد الرسمي وآليات التخطيط تثير مخاوف بشأن إمكانية الوصول إلى الإرشاد قبل العودة وجودته، وكذلك توفر معلومات دقيقة ومحايدة قبل اتخاذ قرار العودة.

تضيف البيانات النوعية لـ WND (نيسان/أبريل 2026) بُعداً مهماً مرتبطاً بالنوع الاجتماعي إلى هذه الصورة، حيث تكشف عن عوامل محددة تجعل البقاء في تركيا أكثر صعوبة بالنسبة للنساء. فقد أفادت الأمهات بأن التمييز الذي يتعرض له أطفالهن في المدارس والأماكن العامة، حيث يُعامل الأطفال على أنهم "أدنى شأناً"، كان دافعاً للرغبة في العودة إلى سوريا كي تنشأ أسرهن في بيئة يشعرن فيها بالانتماء بدلاً من الإحساس بوضع "من الدرجة الثانية". كما وصفت النساء التراجع التدريجي في أنظمة الدعم المراعية للنوع الاجتماعي مع انتقال عمليات المنظمات الدولية غير الحكومية إلى داخل سوريا: حيث أفادت أمهات الأطفال ذوي الإعاقة بشكل خاص بأنهن عدن بسبب إغلاق مراكز الدعم المتخصصة التي كن يعتمدن عليها في تركيا.

وكانت الهشاشة السكنية عاملاً حاسماً آخر: إذ وصفت النساء عدم قدرتهن على فتح عقود الخدمات بأسمائهن، والزيادات المتكررة في الإيجارات، والتهديد المستمر بالإخلاء، إلى جانب شعور دائم بأنهن "مستضعفات"، مما جعل فكرة العودة إلى منزل العائلة في سوريا، رغم المخاطر، تبدو خياراً أكثر كرامة. كما تمثل عامل إضافي خاص بالنوع الاجتماعي في أوضاع الأمهات المقيمات في الملاجئ الجماعية، حيث أدت القوانين التي تفرض فصل الأولاد عن أمهاتهم عند بلوغ سن 12 أو 13 عاماً إلى دفع بعض النساء للعودة إلى سوريا بدلاً من مواجهة احتمال فقدان حضانة أطفالهن أو الانفصال عنهم. وأخيراً، فإن فقدان التأمين الصحي اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2026، إلى جانب فقدان فرص العمل، مقروناً بالضغوط من أفراد الأسرة الذكور الذين كانوا يرون أن "الخوف من النظام قد انتهى"، قيّد بشكل أكبر قدرة النساء على اتخاذ قرار طوعي فعلي.

وكما عبّرت إحدى العائدات في دوما، ريف دمشق:
"إن تراكم الضغوطات، بدءاً من التمييز في المدارس وصولاً إلى العجز حتى عن تسجيل عقود المياه بأسمائنا، جعلنا نشعر بأننا 'أدنى شأناً'. كانت العودة بالنسبة لنا هي رحلة البحث عن الكرامة والانتماء اللذين فقدناهما في المنفى." (عائدة مقيمة في دوما)

تضيف بيانات STL منظوراً مكملاً من اللاجئين الذين ما زالوا في تركيا. ففي استبيانها الذي أُجري بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2025، شملت الدوافع الرئيسية لنوايا العودة الحنين إلى الوطن والشعور بالانتماء59.6%) ، (n=161، تليها تكاليف المعيشة المرتفعة والفقر في تركيا (47.2%)، وظروف السكن السيئة (31.7%). وبالمقارنة مع كانون الأول/ديسمبر 2024، حين كان لمّ شمل الأسرة هو العامل الرئيسي48.3%) ، (n=87، فإن تزايد أهمية الشعور بالانتماء والحنين إلى الوطن — إلى جانب الضائقة الاقتصادية — (الشكل 6) يؤكد أن القرار بالنسبة للكثيرين هو قرار شخصي عميق تشكّل عبر سنوات من النزوح، ولا يمكن اختزاله في العوامل المادية فقط.

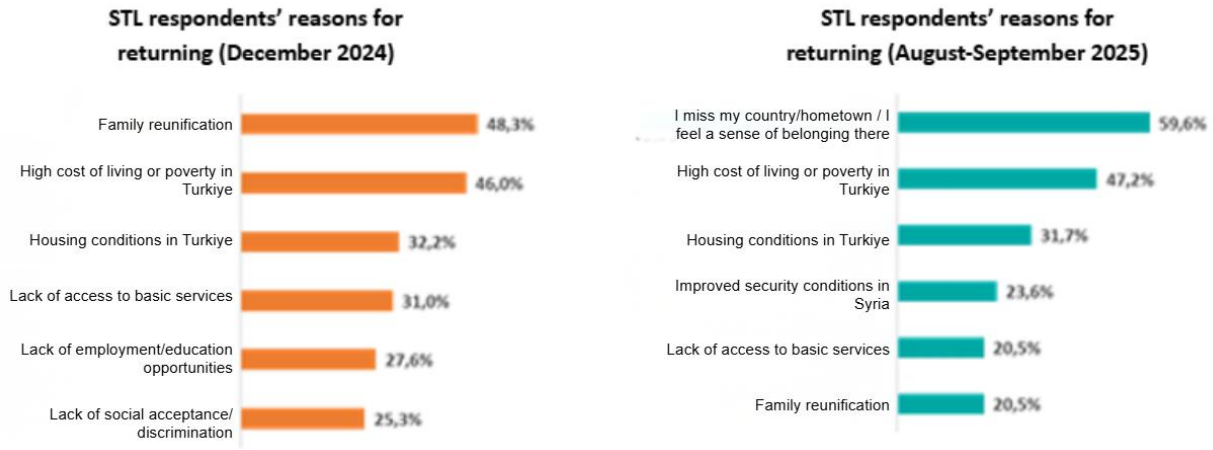

الشكل 6: أسباب العودة لدى مستجيبيSTL(كانون الأول/ديسمبر 2025 – أيلول/سبتمبر 2026)

3.3.التحديات عند العودة

عند عودة الأشخاص، يدركون أن الأوضاع داخل سوريا لا تزال لا ترقى إلى مستوى الشروط اللازمة لعودة آمنة وطوعية وكريمة. ويتم توثيق ذلك بشكل متزايد من قبل منظمات المجتمع المدني السورية والدولية، كما تم الإقرار به صراحة من قبل السلطات السورية. ففي مراجعة التقدم في المنتدى العالمي للاجئين في كانون الأول/ديسمبر 2025، شدد مسؤولون حكوميون سوريون على أن استعادة الخدمات الأساسية، وضمان الأمن، وإعادة بناء سبل العيش هي شروط أساسية لا يمكن التفاوض عليها لتحقيق العودة، وحذروا من أن حركات العودة المتسرعة وعلى نطاق واسع قد تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية، وإرهاق الخدمات الهشة، وخلق موجات جديدة من النزوح الداخلي.

تؤكد البيانات التي جمعتها OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026) و Upinion(كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026) هذه الصورة عبر جميع جوانب حياة العائدين. وتتعلق التحديات الرئيسية المُبلغ عنها بالسلامة، والوصول إلى سبل العيش والخدمات الأساسية، والسكن والملكية، وإعادة الاندماج الاجتماعي والنفسي.

السلامة

تتم عمليات العودة في ظل أوضاع من انعدام الأمن واسع النطاق. وقد عاد مستجيبو Upinion (كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026) بشكل رئيسي إلى محافظات إدلب29%) ، (n=90، وحلب (26%)، واللاذقية (11%)، وحماة (8%)، وريف دمشق (7%)، ودير الزور (6%). كما عاد بعضهم إلى دمشق، والرقة، وحمص، ودرعا، والحسكة. ومن بين هؤلاء، أفاد 42 (n=89) %بأنهم واجهوا حوادث هددت سلامتهم أو سلامة أسرهم، بينما أفاد 58% بأنهم يشعرون بعدم الأمان في منطقة عودتهم على الأقل في بعض الأحيان (الشكل 7).

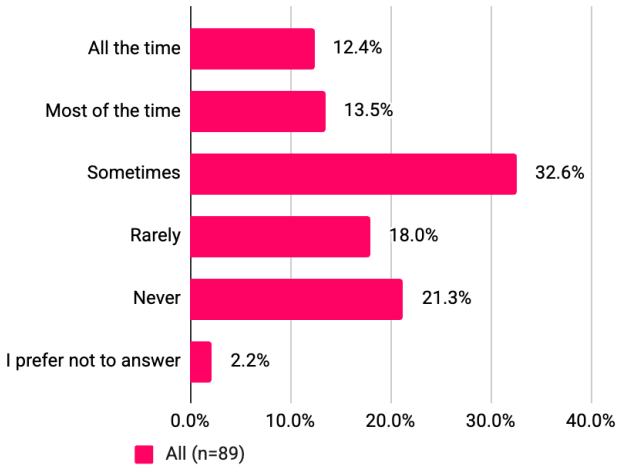

الشكل 7: شعور مستجيبي Upinion بعدم الأمان في منطقة العودة (كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026)

تمتد أسباب ذلك إلى ما هو أبعد من النزاع المسلح(24%، n=68) ، وتشمل أيضاً السرقات (43%)، وجرائم القتل (25%)، فضلاً عن التمييز أو الاضطهاد (10%) (الشكل 8).

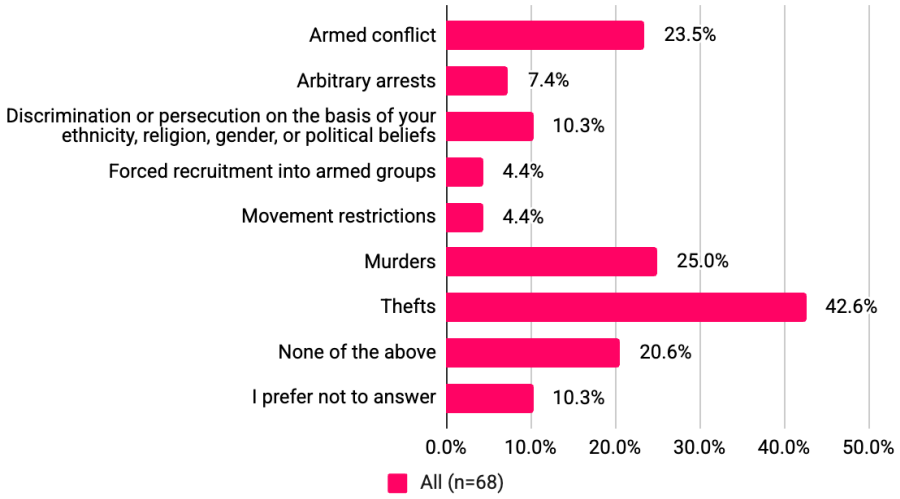

الشكل 8: أسباب تصورات المخاطر لدى مستجيبي) Upinion كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026(

قد تتأثر تصورات السلامة أيضاً بارتفاع تكاليف المعيشة وضعف أو غياب الروابط الاجتماعية في مناطق العودة، كما يتضح من إفادة أحد المستجيبين المقيمين في اللاذقية:

"بسبب عدم وجود أمان في سوريا، وعدم الصدق والأمان بين الناس، وكل شيء في سوريا يحتاج إلى وساطات ومال، وعدم الأمان في مناطق العيش، والغلاء الفاحش، وعدم وجود صلة الرحم بين الناس." (عائد مقيم في اللاذقية)

"بسبب غياب الأمان في سوريا، وانعدام الصدق والثقة بين الناس، وحقيقة أن كل شيء في سوريا يتطلب علاقات ومالاً، وانعدام الأمان في مناطق السكن، وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل مفرط، وغياب روابط القرابة بين الناس." (عائد ذكر في اللاذقية)

كما تبقى حرية التنقل مقيّدة بشكل كبير: إذ أفاد 10 (n=89) %بعدم قدرتهم على التنقل بأمان داخل سوريا، بينما تمكن 45% من القيام بذلك فقط ضمن أو إلى محافظات محددة.

ومن بين الذين أشاروا إلى أنهم لا يستطيعون التنقل بأمان داخل سوريا، أوضح بعضهم الأسباب، والتي شملت الانتشار الواسع للمجموعات المسلحة المرتبطة بالسلطات السورية أو بقايا نظام الأسد:

"بالنسبة لي، الخوف هو من السلاح المنتشر، إن كان مع عناصر للدولة أو من الفلول والطائفيين." (عائد مقيم في إدلب)

"بالنسبة لي، مصدر الخوف هو الانتشار الواسع للأسلحة، سواء كانت بحوزة عناصر الدولة أو بقايا [نظام الأسد] أو الجماعات الطائفية." (عائد ذكر في إدلب)

سبل العيش

تمثل الأزمة الاقتصادية وندرة فرص العمل أحد أكبر التحديات التي يواجهها العائدون. ووفقاً لبيانات OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)، أفاد 76 (n=363) %من المستجيبين بعدم توفر أي فرص لتوليد الدخل؛ بينما وجد 14% فرصاً لتوليد دخل، لكنها غير كافية لتغطية الاحتياجات الشهرية؛ وأفاد 10% فقط بوجود فرص كافية لتلبية احتياجاتهم.

وتتسم عوائق إعادة الاندماج الاقتصادي بطابع هيكلي وتراكمي في آن واحد. فقد أفاد الغالبية العظمى من المستجيبين بفقدان وظائفهم السابقة(98% ، (n=363، كما افتقر الكثيرون إلى رأس المال اللازم لبدء مشاريع جديدة(80% ،(، وواجهوا غياباً عاماً لفرص العمل في سوق العمل السوري (79%) ، بالإضافة إلى ذلك، أفاد 64 %بفقدان شبكاتهم المهنية عند العودة، وأشار 58 %إلى نقص فرص الاستثمار الأوسع.

وتتفاقم هذه القيود الفردية بفعل عوامل منهجية: حيث أفاد 90 (n=363) %من المستجيبين بأن العقوبات الدولية المفروضة على سوريا قد عطّلت الاقتصاد بشكل كبير، كما ذكر 69 %أن الحكومة لم تنشئ بعد بيئة استثمارية مُمكّنة. ويؤدي انهيار القطاعات الإنتاجية، وارتفاع تكاليف المعيشة، وغياب بيئة استثمارية داعمة إلى ترك معظم الأسر العائدة في حالة هشاشة اقتصادية حادة.

ونتيجة لذلك، تواجه الأسر العائدة هشاشة مالية حادة منذ البداية. فقد أفاد ما يقارب نصف مستجيبي(48% OB ، (n=363 بعدم امتلاكهم موارد مالية كافية لإعالة أنفسهم عند العودة، في حين قال 36% إن لديهم ذلك، وذكر 16% أن ذلك متوفر جزئياً فقط (الشكل 9). ومن الجدير بالذكر أن 27% أفادوا بتلقيهم مساعدة مالية من بلد الاستضافة لتسهيل عودتهم.

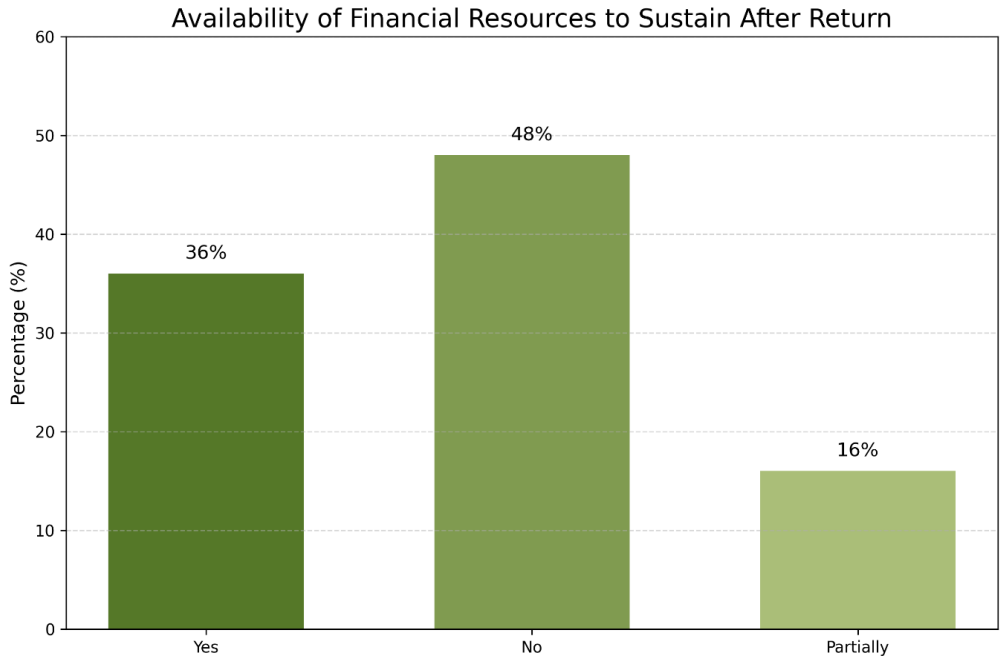

الشكل 9: توفر الموارد المالية لدى مستجيبي OB(كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

تُظهر الأدلة من Upinion بشكل إضافي مدى خطورة تحديات سبل العيش بعد العودة. فمن بين 39 مستجيباً شاركوا في محادثة متابعة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2026، كان 10 فقط منخرطين في أنشطة مدرّة للدخل بدوام كامل أو جزئي أو بشكل عرضي وموسمي، بينما أفاد 38 بأنهم يواجهون صعوبات ما أو صعوبات كبيرة في إعادة تأسيس سبل عيشهم. وشملت التحديات المذكورة مرة أخرى نقص فرص العمل، وانخفاض الأجور، والمشكلات الصحية التي تؤثر على قدرتهم على العمل.

وتعدّ تداعيات ذلك على رفاه الأسر شديدة. فمن بين 39 مستجيباً، أفاد 38 بأنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية أو أنهم قادرون فقط على تلبية بعضها. والأكثر إثارة للقلق أن الوضع قد ازداد سوءاً بالنسبة لمعظمهم منذ عودتهم إلى سوريا. وكما أشار أحد المستجيبين في حلب:

"فرص العمل قليلة جدا، الأجور منخفضة، ارتفاع المواد الغذائية وارتفاع إيجار المنازل. الأجور 40 دولارا في الأسبوع فقط، ماذا تكفي؟" (عائد مقيم في حلب)

"فرص العمل نادرة للغاية، والأجور منخفضة، وتكاليف الغذاء والإيجار في ارتفاع. الأجور لا تتجاوز 40 دولاراً في الأسبوع؛ ماذا يمكن أن تغطي؟" (عائد ذكر في حلب)

وبالمثل، أوضح عائد في حماة:

"في تركيا كنا نأخذ بعض المساعدات الإنسانية إلى حد ما. أما الآن لا نستطيع الحصول على أدنى مساعدة، لا خدمات ولا مساعدات." (عائد مقيم في حماة)

"في تركيا، كنا نتلقى بعض المساعدات الإنسانية إلى حد ما. أما الآن، فلا يمكننا الحصول حتى على أدنى قدر من الدعم — لا خدمات ولا مساعدات." (عائد ذكر في حماة)

وللتكيف مع هذه الظروف وتلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية، اعتمد المستجيبون بشكل رئيسي على الاقتراض، بينما اعتمدت نسبة أقل على العمل أو التحويلات المالية أو الدعم من العائلة والأصدقاء داخل سوريا.

الخدمات الأساسية

يظل الوصول إلى الخدمات الأساسية غير كافٍ إلى حد كبير في مناطق العودة: حيث أفاد 54 (n=85) %من مستجيبي Upinion(كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026) بعدم توفر وصول موثوق إلى إمدادات المياه، وكان الوضع أسوأ فيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي (56%)، وجمع النفايات (67%)، والكهرباء (69%) (الشكل 10).

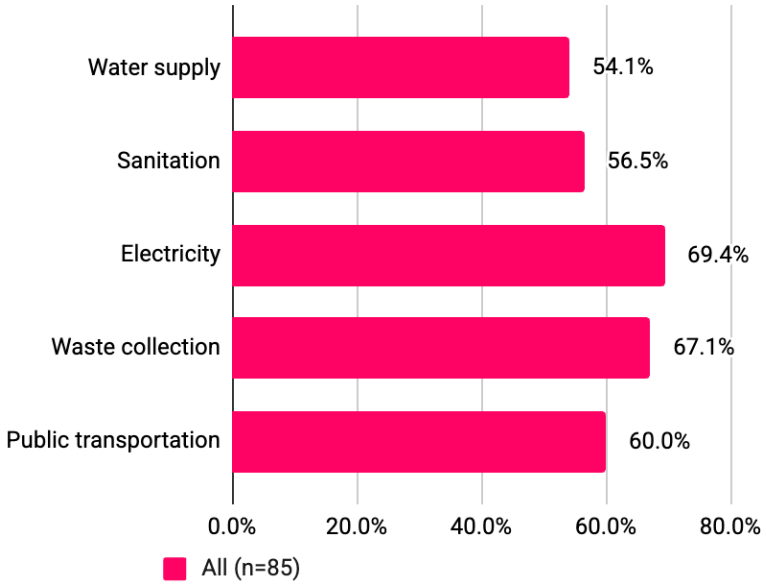

الشكل 10: نسبة مستجيبي Upinion الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية (كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026)

تُظهر بيانات OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026) صورة مقلقة بالمثل (الشكل 11): حيث أفاد 92 (n=363) % من المستجيبين بأن توفر الكهرباء لديهم يقل عن خمس ساعات يومياً. وأشار جميع المستجيبين إلى حاجتهم إلى مولد أو بطارية احتياطية، إلا أن 63 %منهم لا يمتلكون مولداً أو بطارية بسعة كافية لتغطية احتياجاتهم اليومية من الكهرباء. كما أفاد 82 %من المستجيبين بأنهم يحصلون على المياه عبر الشبكات الحكومية لأقل من خمس ساعات أسبوعياً.

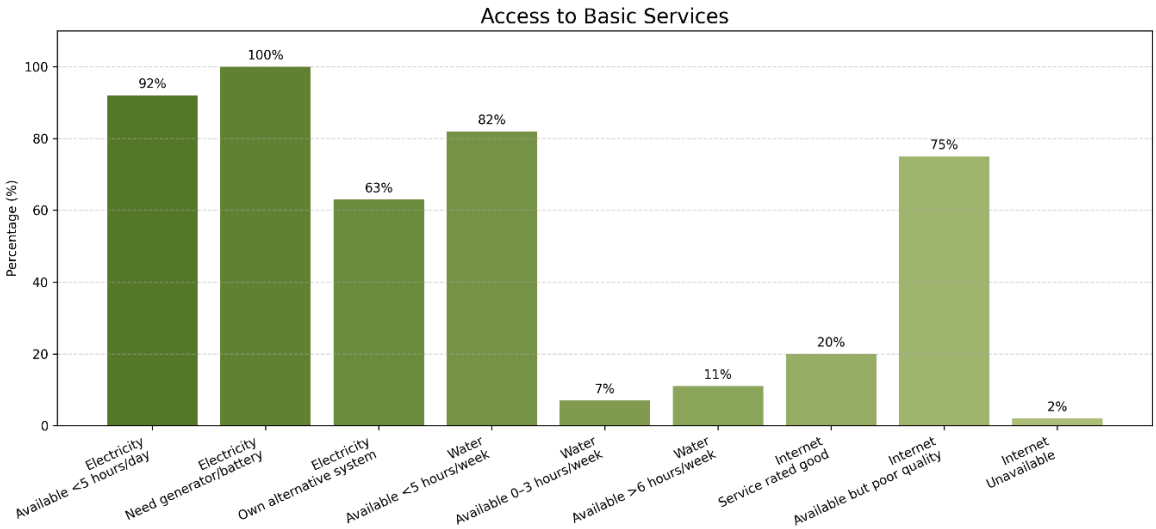

الشكل 11: الوصول إلى الخدمات الأساسية لدى مستجيبي OB(كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

يظل الوصول إلى الرعاية الصحية مقيداً بشكل كبير، حيث أفاد 81 (n=363) %من مستجيبي OB بأن العلاج الطبي مرتفع التكلفة بشكل لا يمكن تحمّله، كما أشار 40 %إلى عدم وجود مستشفى مجهّز ضمن مسافة 10 كيلومترات (الشكل 12).

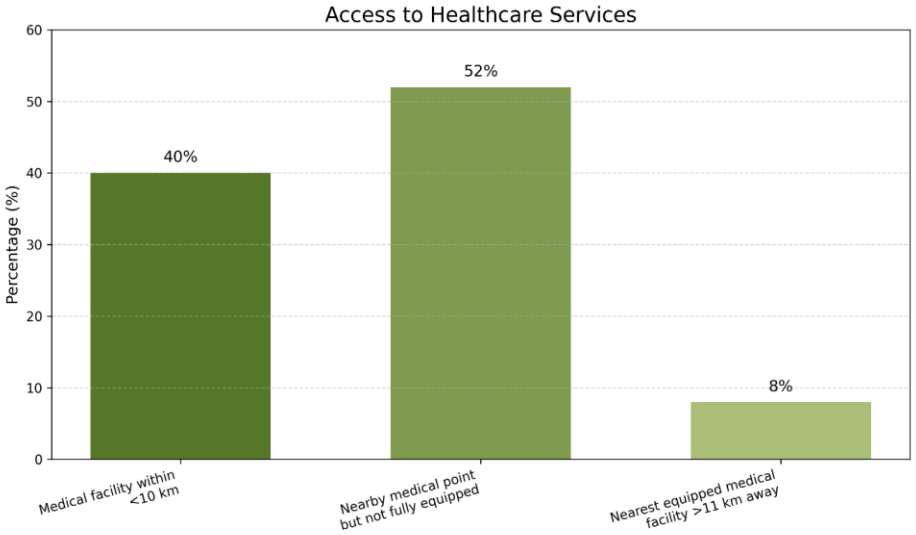

الشكل 12: الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية لدى مستجيبيOB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

فيما يتعلق بالتعليم: من بين 243 من أرباب الأسر الذين لديهم أطفال في سن الدراسة (بإجمالي 502 طفل) والذين تمت مقابلتهم من قبلOB ، أفاد 90% بعدم رضاهم عن خدمات التعليم المتاحة — مشيرين إلى تضرر أو عدم أمان البنية التحتية للمدارس35%) ، (n=363، ونقص المواد التعليمية65%) ، والأهم من ذلك، أشار 72 %إلى عدم قدرة أطفالهم على الاندماج في المنهاج السوري بعد سنوات قضوها في أنظمة تعليمية مختلفة (الشكل 13).

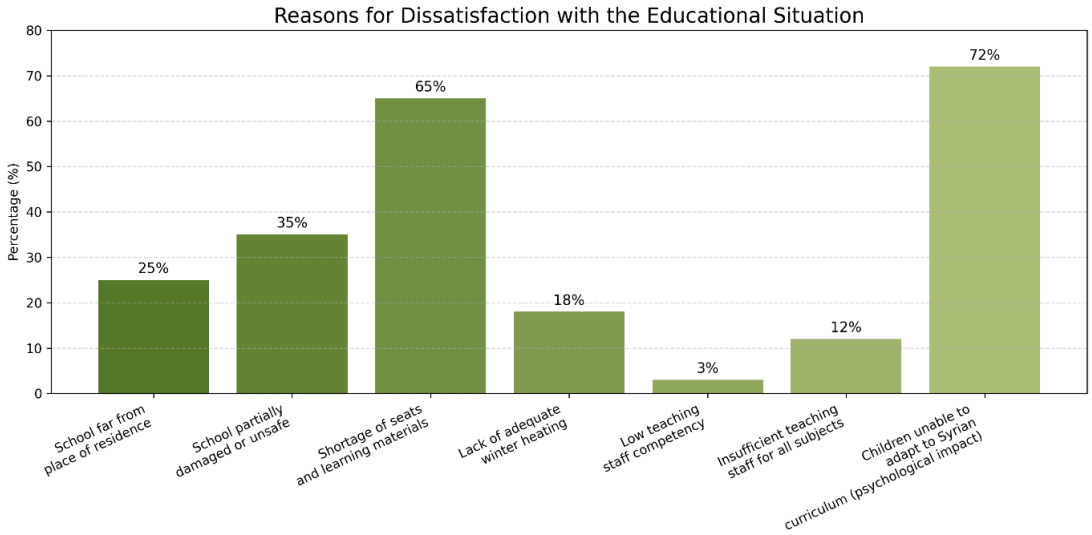

الشكل 13: عدم الرضا عن نظام التعليم لدى مستجيبي OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

بشكل عام، أفاد 86 (n=363) %من مستجيبي OB بأنه، وعلى الرغم من توقعاتهم المنخفضة أصلاً، كانت الخدمات عند العودة أسوأ مما كانوا يتوقعون.

السكن، الأرض، والملكية

تمثل قضايا السكن والملكية أحد أبرز العوائق أمام تحقيق عودة مستدامة، ويزيد من حدّتها الدمار الواسع وفقدان الوثائق القانونية. ومن بين مستجيبي OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026، الشكل 14)، أفاد 48 (n=363) %بفقدان بعض أو جميع وثائق ملكية العقارات، بينما عاد 36 %إلى منازل متضررة جزئياً، وأفاد 14 %بأنهم فقدوا منازلهم بالكامل. ومن بين الذين فقدوا منازلهم بالكامل، أفاد 72 %بأنهم يقيمون في مساكن مستأجرة، بينما ذكر 28 %أنهم يعيشون مع أقاربهم.

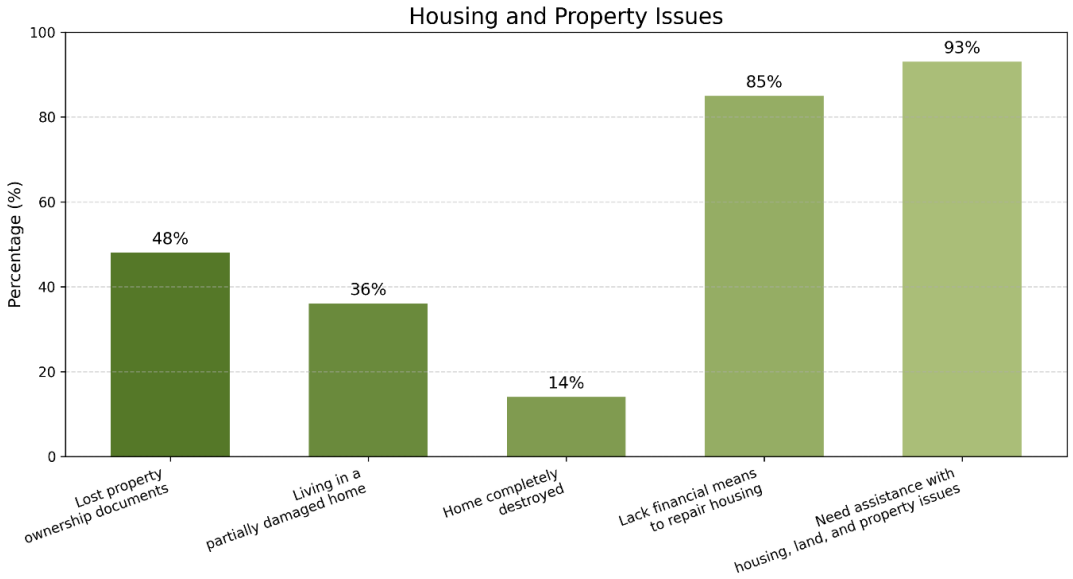

الشكل 14: تحديات السكن والملكية لدى مستجيبي OB(كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

والأكثر لفتاً للانتباه، أن 93 (n=363) %من مستجيبي OB اعتبروا أن المساعدة في مجالات السكن والأرض والملكية تُعدّ من أكبر العوائق أمام العودة المستدامة — وهي النسبة الأعلى بين جميع فئات العوائق التي تم استطلاعها. وتعكس بيانات Upinion(كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026) صورة مشابهة، حيث يواجه 69 (n=86) %تحديات متوسطة أو شديدة في تأمين سكن ملائم بعد عودتهم إلى سوريا.

إعادة الاندماج والأثر النفسي

إلى جانب الظروف المادية، يواجه العائدون تحديات في إعادة التواصل مع مجتمعاتهم. فقد أفاد 64 (n=89) %من مستجيبي Upinion(كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026) بأن تجربتهم العامة في إعادة الاندماج كانت صعبة أو صعبة جداً (الشكل 15)، كما أشار 66 (n=89) %إلى مواجهتهم صعوبات في إعادة التواصل مع المجتمع المحلي — مستشهدين بغياب شبكات الدعم المجتمعي58%) ، (n=59، وصعوبة إعادة بناء الروابط الاجتماعية (37%)، والشعور بعدم الترحيب (15%) (الشكل 16).

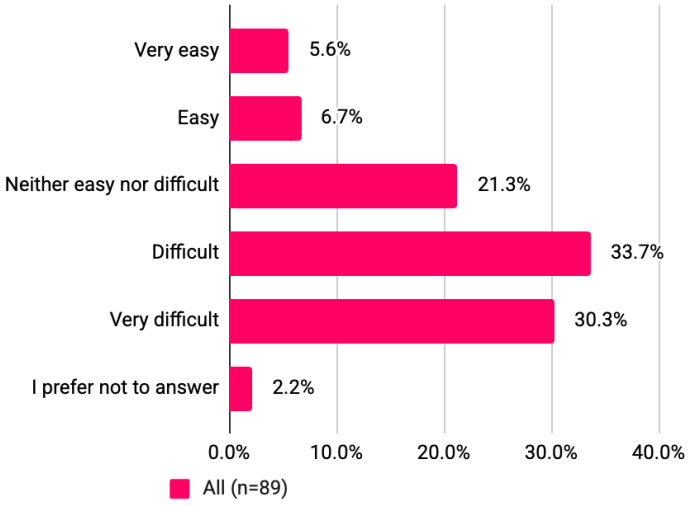

الشكل 15: تجربة إعادة الاندماج لدى مستجيبي Upinion(كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026)

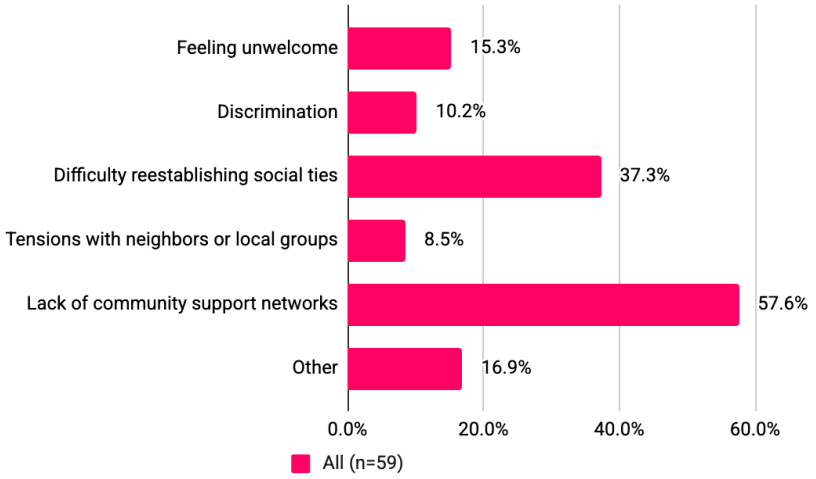

الشكل 16: التحديات الاجتماعية لدى مستجيبي) Upinion كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026(

تؤثر هذه القيود بشكل مباشر على قدرة العائدين على إعادة بناء حياتهم. فمن بين 37 مستجيباً من Upinion شاركوا في محادثة المتابعة، أفاد 24 بعدم قدرتهم على إعادة بناء حياتهم وإعادة الاندماج في سوريا، بينما قال 12 إنهم تمكنوا من ذلك بشكل جزئي فقط. وانعكاساً لذلك، لم يوصِ سوى 5 من أصل 36 مستجيباً أصدقاءهم وأقاربهم بالعودة إلى سوريا.

تعزز نتائج بيانات OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026، الشكل 17) هذه الصورة وتعمّقها، حيث تشير إلى أن إعادة الاندماج تمثل تحدياً هيكلياً وغالباً ما يتم التقليل من تقديره. فقد أفاد غالبية المستجيبين(61% ، n=363) بأنهم يشعرون بأنهم مختلفون بشكل جوهري عن المجتمعات التي عادوا إليها، بينما شعر 32% بأنهم مختلفون جزئياً، وأفاد 6% فقط بعدم

وجود أي اختلاف. وترتبط هذه التصورات بشكل وثيق بالتغيرات التي مروا بها خلال فترة النزوح: حيث أشار 69 % (n=363)إلى أن قيمهم الاجتماعية قد تطورت بشكل كبير أثناء إقامتهم في الخارج. ونتيجة لذلك، يظل مستوى القبول داخل المجتمعات المحلية محدوداً. فقد أفاد 8 (n=363) %فقط بأنهم يشعرون بقبول كامل، في حين عبّر 41 %عن شعور بعدم القبول من المجتمع المحيط بهم، ومرّ 30 %بتجربة قبول جزئي.

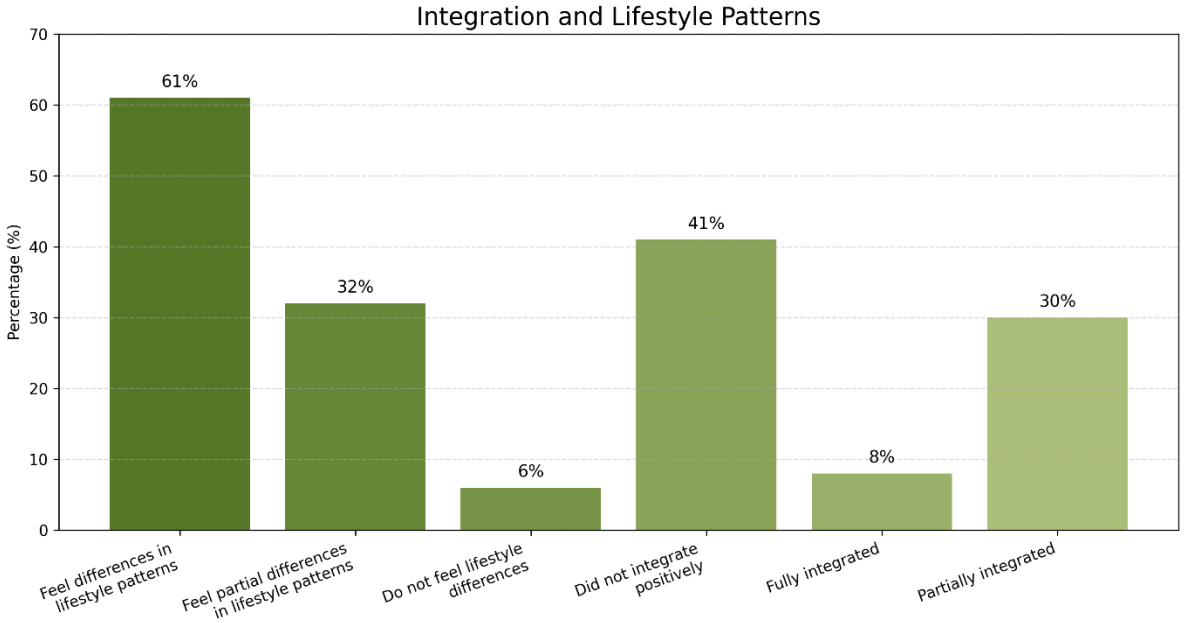

الشكل 17: أنماط الاندماج وأنماط الحياة لدى مستجيبيOB(كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

كما تُبرز بيانات OB وجود تباين إقليمي كبير: حيث أفاد العائدون في دمشق ودرعا واللاذقية وطرطوس بتجارب استقبال أكثر إيجابية، في حين أن التوترات في مناطق أخرى كانت أكثر وضوحاً بسبب التنافس على الموارد المحدودة والفجوة الاقتصادية بين السكان المحليين والعائدين. وفي الوقت ذاته، لا تزال هناك فجوة برمجية حرجة: إذ أفاد 90% من المستجيبين بعدم معرفتهم بأي مبادرات لإعادة الاندماج أو التماسك الاجتماعي في مناطقهم.

إن الكلفة الإنسانية لهذه الأوضاع عميقة. فغالباً ما ترافق العودة صدمات متعددة ومتراكمة ـــ صدمة الحرب، والنزوح، والعودة نفسها. ومن بين مستجيبي OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)، أفادت 60 (n=363) %من الأسر التي تمت مقابلتها بوجود أعراض قلق لدى أحد أفراد الأسرة على الأقل، وأفاد 31 %بوجود أعراض اكتئاب، بينما أشار 61 % إلى الشعور بفقدان الأمان (الشكل 18). وتشير هذه الأرقام إلى أن عملية العودة، بالنسبة للكثيرين، لا تُختبر على أنها انفراج أو عودة إلى الوطن، بل كبداية فصل جديد وصعب من المعاناة.

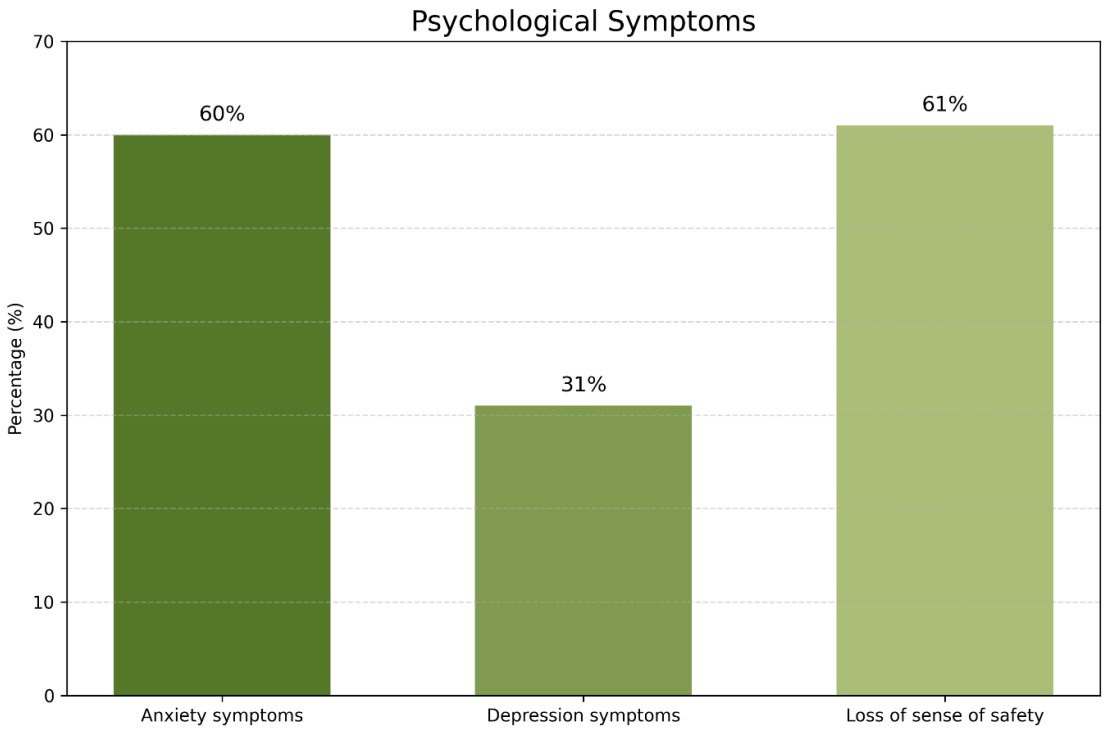

الشكل 18: الأعراض النفسية لدى مستجيبيOB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026)

خطط التنقل المستقبلية

تدفع هذه الظروف، ولا سيما غياب فرص سبل العيش والعمل، في بعض الحالات إلى نوايا مغادرة سوريا مرة أخرى. وعند سؤال مستجيبي Upinion (كانون الأول/ديسمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026) عمّا إذا كانوا يخططون لمغادرة سوريا خلال الأشهر الستة المقبلة، أفاد 13 (n=82) %بأنهم يخططون للعودة إلى بلد إقامتهم السابق، بينما يخطط 17% للمغادرة إلى بلد ثالث، و27% كانوا غير متأكدين. وكانت الأسباب الأكثر ذكراً للتخطيط للمغادرة هي: نقص فرص العمل وسبل العيش، وعدم استدامة السكن، وضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه والكهرباء، والمخاوف الأمنية. كما أفاد عدد قليل من المستجيبين بأنهم يخططون لمغادرة سوريا للحصول على مساعدات إنسانية ودعم مالي في أماكن أخرى .

كما تقدم بيانات OB (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026) صورة أكثر تفصيلاً لديناميكيات إعادة الهجرة. ففي حين أفاد غالبية المستجيبين77%) ، (n=363بأنهم لا يفكرون حالياً في مغادرة سوريا مرة أخرى، أشار 12% إلى خطط لإعادة الهجرة، فيما أفاد 11% إضافيون بأنهم يشعرون أن قرار عودتهم كان سابقاً لأوانه وأنهم يعيدون النظر في خياراتهم .

تشير هذه النتائج مجتمعة إلى وجود خطر حقيقي لحدوث نزوح ثانوي، مع تداعيات تتجاوز سوريا. وهذا يفسر أيضاً لماذا يمكن أن تؤدي عمليات العودة المتسرعة وعلى نطاق واسع، التي لا ترافقها ظروف كافية لإعادة الإعمار وإعادة الاندماج، إلى أنماط نزوح دورية، مما قد يضع ضغوطاً متجددة على أنظمة الحماية والاستقبال المثقلة بالفعل في دول الاستضافة (بما في ذلك تركيا)، وربما يؤثر أيضاً على بلدان ثالثة خارج المنطقة .

4.الخلاصات والتوصيات

تشكل برمجة العودة، وإعادة الإعمار، وحماية اللاجئين في بلدان الاستضافة عمليات مترابطة يجب التعامل معها معاً. وفي الواقع، فإن جهود إعادة الإعمار ستحدد ما إذا كان اللاجئون سيشعرون بالأمان والثقة للعودة بطريقة كريمة: ومن المهم الإقرار بأنه، حتى الآن، تفتقر سوريا إلى الخدمات الأساسية، وفرص سبل العيش، والبنية التحتية التي تشكل شروطاً أساسية للعودة الآمنة والكريمة. وبينما يشكل الشتات السوري مورداً حاسماً لإعادة بناء البلاد (من خلال المهارات، والتحويلات المالية، ورأس المال الاجتماعي)، فإن مساهمته ستعتمد على استعادة الثقة في صناع القرار، وعلى وجود عملية عودة تكون طوعية ومستدامة بالفعل .

في السياق الحالي، تنطوي عمليات العودة المتسرعة أو المدفوعة بالضغوط على مخاطر تفوق فوائدها: إذ تعرض الأفراد للمخاطر، وتثقل كاهل الخدمات الهشة أصلاً، وتؤدي إلى دورات جديدة من النزوح. ونظراً لأن العديد من اللاجئين السوريين لن يكونوا في وضع يسمح لهم بالعودة على المدى القصير إلى المتوسط، فإنه يجب عدم إغفالهم: كما يجب ألا يتم تهميش التزامات الحماية في تركيا لصالح برمجة العودة .

ومن خلال التوصيات أدناه، ندعو صناع القرار إلى اعتماد نهج شامل يربط بين استمرار الحماية في بلدان استضافة اللاجئين وتعزيز دعم إعادة الإعمار داخل سوريا، بما يخلق الظروف التي تجعل العودة الآمنة والطوعية والكريمة خياراً حقيقياً .

4.1.التوصيات الموجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

فيما يتعلق بمساحة الحماية في تركيا:

1. الحفاظ على دعم الحماية والتنمية داخل تركيا بالتوازي مع برمجة العودة، مع الإقرار بأن عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين سيبقون في تركيا في المستقبل المنظور .

فيما يتعلق بمشاركة اللاجئين والتوطين:

2. إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الفاعلة للمنظمات التي يقودها اللاجئون(RLOs) ، والمنظمات السورية التي تقودها النساء، ومنظمات المجتمع المدني التركية المعنية باللاجئين، في تصميم وتنفيذ ورصد ومراجعة السياسات والبرامج المتعلقة بالعودة — بما في ذلك تمكين شركاء RLO من قيادة تصميم وتنفيذ برامج العودة الخاصة بالمفوضية حيث تتوفر لديهم القدرة والرغبة .
3. الاستثمار في وتعزيز الشراكات مع RLOs والمنظمات السورية التي تقودها النساء ومنظمات المجتمع المدني التركية المعنية باللاجئين، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل ودعم القدرات .
4. اعتماد استراتيجية توطين على مستوى تركيا تتماشى مع إرشادات التوطين لعام 2025 الخاصة بالمفوضية، يتم إعدادها من خلال مشاورات فعلية مع RLOs والمنظمات السورية التي تقودها النساء ومنظمات المجتمع المدني التركية المعنية باللاجئين، لضمان تصميم وتنفيذ البرامج الإنسانية من خلال جهات قريبة مباشرة من المجتمعات المتأثرة وخاضعة للمساءلة تجاهها .

فيما يتعلق بطوعية العودة واتخاذ القرار المستنير:

5. ضمان حصول اللاجئين الذين يفكرون في العودة على معلومات دقيقة وشفافة ومحدثة بانتظام حول إجراءات العودة وحقوقهم القانونية والضمانات المتاحة — من خلال قنوات تواصل متاحة للجمهور أو إرشادات رسمية أو إحاطات مباشرة أثناء المواعيد في مديرية إدارة الهجرة .(PDMM)

6. إنشاء إطار رصد لتقييم ما إذا كانت الظروف داخل سوريا ملائمة لعودة آمنة وطوعية وكريمة، مع نشر النتائج بشكل علني .

7. تزويد العائدين بمعلومات حديثة ومحددة حسب المناطق ومراعية للنوع الاجتماعي حول المخاطر الأمنية والوصول إلى الخدمات الأساسية في سوريا، لضمان أن تكون قرارات العودة قائمة فعلاً على معلومات كافية، ويمكن استخدامها أيضاً في برمجة المفوضية على المستوى الإقليمي. ويمكن أن يشمل ذلك تحديثات منتظمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتقارير مفصلة ونشرات معلومات تُقدَّم قبل العودة وأثناء مواعيدPDMM ، بما في ذلك معلومات عملية تخص النساء مثل الوثائق المدنية، وقوانين الأسرة، وحضانة الأطفال، وحقوق السكن والملكية، والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، وتوفر خدمات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي .

فيما يتعلق برصد العودة والمساءلة:

8. إجراء مراجعة وتقييم شامل ومستقل لبرامج العودة منذ شباط/فبراير 2025، مع وضع آراء اللاجئين و RLOsفي صميم العملية، ودمج الدروس المستفادة في تصميم البرامج المستقبلية .

9. إنشاء آلية شفافة لتلقي الشكاوى والتغذية الراجعة للاجئين المشاركين في برامج العودة، تتيح لهم الإبلاغ بأمان عن الانتهاكات أو المعلومات المضللة أو الإكراه، بما يتماشى مع مبدأ المساءلة تجاه المجتمعات المتأثرة .(AAP)

10. إنشاء شبكة معلومات وتغذية راجعة يقودها اللاجئون، تضم منظمات المجتمع المدني السورية داخل سوريا و RLOs النشطة في تركيا والمنطقة، لتوفير تحديثات منتظمة حول أوضاع مناطق العودة ونقل ملاحظات المجتمعات إلى برامج المفوضية.

4.2.التوصيات الموجهة إلى الدول المانحة

فيما يتعلق بمساحة الحماية في تركيا:

1. الحفاظ على، وحيثما أمكن، زيادة الدعم المالي لمساحة الحماية في تركيا، بما في ذلك المساعدة القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، والخدمات المجتمعية للنساء والفتيات — مع الإقرار بأن عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين سيبقون في تركيا في المستقبل المنظور .

2. ضمان ألا تؤدي أطر التمويل والرسائل السياسية، بشكل غير مقصود، إلى تشجيع حركات العودة المبكرة أو واسعة النطاق، بل إعطاء الأولوية لمعايير الحماية، واتخاذ القرار المستنير، وظروف إعادة الاندماج المستدامة .

فيما يتعلق بمشاركة اللاجئين والتوطين:

3. إنشاء آليات تمويل تتيح توجيه الموارد بشكل مباشر ومرن وعادل قدر الإمكان إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون (RLOs)، والمنظمات السورية التي تقودها النساء، ومنظمات المجتمع المدني التركية المعنية باللاجئين — أو توسيع الأطر التمويلية القائمة التي تحقق ذلك، بما يتماشى مع التزامات "الصفقة الكبرى (Grand Bargain) " والتوطين .

4. ربط تمويل مديريات إدارة الهجرة (PDMM) بمتطلبات إعادة المنح الفرعية إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون أو التي تركز على اللاجئين، لضمان وصول الموارد إلى الجهات القريبة مباشرة من المجتمعات المتأثرة والخاضعة للمساءلة تجاهها .

5. توفير تمويل مخصص لدعم إنشاء مجلس استشاري وطني للاجئين في تركيا، يتمتع بولاية رسمية لتقديم المشورة لمديريات إدارة الهجرة بشأن برمجة العودة وحماية اللاجئين بشكل أوسع .

فيما يتعلق بالعودة إلى سوريا:

6. تشجيع ودعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل فعّال في إنشاء إطار رصد لتقييم ما إذا كانت الظروف داخل سوريا ملائمة لعودة آمنة وطوعية وكريمة .

7. دعم الرصد المستقل لبرامج العودة، وكذلك برامج المساعدة القانونية التي تمكّن اللاجئين من فهم حقوقهم واتخاذ قرارات قائمة فعلاً على معلومات كافية .

8. حث حكومة تركيا على إعادة تفعيل زيارات "اذهب وانظر" — أو آليات مكافئة تتيح للسوريين السفر إلى سوريا والعودة إلى تركيا دون فقدان وضعهم القانوني — كضمانة أساسية لاتخاذ قرارات عودة طوعية ومستنيرة. وعلى المدى الطويل، الانخراط في حوار مع السلطات التركية بشأن إنشاء إطار يتيح حرية تنقل أكبر بين سوريا وتركيا للمستفيدين من الحماية المؤقتة .

9. الانخراط في حوار دبلوماسي بنّاء مع حكومة تركيا لتأكيد الالتزام المشترك بالعودة الطوعية والآمنة والكريمة، وضمان التحقيق في المخاوف المتعلقة بالعودة غير الطوعية أو غير الآمنة بما يتماشى مع معايير الحماية الدولية .

فيما يتعلق بإعادة الإعمار وإعادة الاندماج في سوريا:

10. زيادة الاستثمار بشكل كبير في إعادة الإعمار المستدام، والخدمات الأساسية، وسبل العيش داخل سوريا — بما في ذلك دعم الوثائق المدنية واستعادة الهوية القانونية للعائدين، مثل تسجيل المواليد، ووثائق الزواج والطلاق، والوصاية، وقضايا السكن والأرض والملكية — مع الاعتراف بالتأثير غير المتناسب لنقص الوثائق على النساء والأطفال .

4.3. التوصيات الموجهة إلى السلطات التركية

فيما يتعلق بمساحة الحماية في تركيا:

1. الحفاظ على مساحة الحماية اللازمة، والوضع القانوني، والوصول إلى الخدمات للاجئين السوريين — بما في ذلك المساعدة القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي — بما يتيح عودة طوعية حقيقية ويحد من مخاطر دورات النزوح المتجددة من سوريا .

2. الحفاظ على الحماية من فقدان الوضع القانوني ضمن نظام الحماية المؤقتة، وإعادة تفعيل الوصول التلقائي إلى الرعاية الصحية، وتخفيف القيود على حرية التنقل، وتبسيط إجراءات تصاريح العمل، وتقليل العوائق أمام العمل الرسمي .

3. تبسيط وتوحيد نشر التحديثات المتعلقة بالممارسات الحكومية ذات الصلة بالأشخاص تحت الحماية المؤقتة من خلال نشرها بشكل منهجي في الجريدة الرسمية .

4. إعادة تفعيل وتعزيز دور معهد حقوق الإنسان في تركيا، وتقديم تدريب على الحساسية الثقافية للموظفين العموميين الذين يعملون مع اللاجئين، لضمان تقديم خدمات أكثر فعالية ومتوافقة مع الحقوق .

فيما يتعلق بمشاركة اللاجئين والتوطين:

5. دعوة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا إلى توسيع قاعدة شركائها المنفذين لتشمل التنوع الكامل للمنظمات التي يقودها اللاجئون والمنظمات السورية التي تقودها النساء — بما يضمن تحويل التزامات التوطين إلى شراكات فعلية مع جهات مسؤولة مباشرة أمام المجتمعات المتأثرة .

6. إنشاء مجلس استشاري وطني للاجئين يتمتع بولاية رسمية لتقديم المشورة لمديريات إدارة الهجرة — بما في ذلك تصميم وتنفيذ ورصد برامج الحماية والحلول الدائمة والعودة — مع ضمان مشاركة اللاجئين و RLOsوالمنظمات التي تقودها النساء بشكل منظم وفعّال .

7. تخفيف القيود الإدارية والتشغيلية على RLOs والمنظمات السورية التي تقودها النساء ومنظمات المجتمع المدني التركية المعنية باللاجئين — سواء في برمجة العودة أو في العمل الإنساني والحماية داخل تركيا — لضمان قدرتها على العمل بشكل مستقل ومستدام .

فيما يتعلق بطوعية العودة واتخاذ القرار المستنير:

8. ضمان استمرار وصول السوريين إلى معلومات قانونية دقيقة حول إجراءات العودة، وحقوقهم ضمن نظام الحماية المؤقتة، وآليات الطعن المتاحة — وضمان أن يوفر الإطار القانوني لإجراءات العودة حقوق الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك الوصول إلى التمثيل القانوني وحق الاستئناف. كما ينبغي تسهيل الرصد المستقل لإجراءات العودة من قبل منظمات المجتمع المدني لتعزيز الشفافية وبناء الثقة .

9. تعزيز التنسيق مع السلطات السورية من خلال إنشاء فريق عمل عبر الحدود لبرمجة العائدين، يضم PDMM والجهات السورية المعنية ومنظمات المجتمع المدني التركية والسورية، لتحسين تبادل المعلومات حول الأوضاع في مناطق العودة، بما في ذلك الأمن، وتوفر الخدمات، وحقوق السكن والملكية .

10. إعادة تفعيل زيارات "اذهب وانظر" أو آليات مكافئة، بما يتيح للاجئين اتخاذ قرارات عودة مستنيرة مع الحفاظ على وضعهم القانوني في تركيا .

11. ضمان أن تكون برامج العودة مراعية للنوع الاجتماعي من خلال إنشاء آليات تشاور وتغذية راجعة منظمة تقودها منظمات المجتمع المدني وتشمل المنظمات السورية التي تقودها النساء والنساء اللاجئات أنفسهن، وإجراء مشاورات منفصلة وسرية مع النساء والفتيات، ودمج ملاحظاتهن في تصميم البرامج ورصدها وتقييمها .

4.4.التوصيات الموجهة إلى السلطات السورية

فيما يتعلق بطوعية العودة واتخاذ القرار المستنير:

1. زيادة الشفافية وتبادل المعلومات حول الأوضاع في مناطق العودة (بما في ذلك الوضع الأمني، وتوفر الخدمات، وحقوق السكن والملكية) .

2. تعزيز التنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحكومات الدول المستضيفة، والمنظمات التي يقودها اللاجئون، والمنظمات السورية التي تقودها النساء — بما في ذلك من خلال إنشاء فريق عمل عبر الحدود لبرمجة

العائدين — لتحسين تبادل المعلومات وضمان حصول اللاجئين على معلومات دقيقة ومحدثة ومحددة حسب المناطق قبل اتخاذ قرار العودة .

فيما يتعلق بشروط العودة الآمنة والكريمة:

3. إعطاء الأولوية لتوفير الشروط اللازمة لعودة آمنة وطوعية وكريمة — بما في ذلك ضمانات الأمن، والوصول إلى الخدمات (مثل الرعاية الصحية، والكهرباء، والمياه النظيفة، والمأوى)، والوثائق المدنية، وإعادة الاندماج المستدام .

4. إعطاء الأولوية لإعادة تفعيل أنظمة الوثائق المدنية وإمكانية الوصول إليها، بما في ذلك آليات إصدار أو استبدال بطاقات الهوية، وشهادات الميلاد، ووثائق الزواج والطلاق، ووثائق الوصاية — مع الاعتراف بأهميتها الحاسمة في تمكين العائدين من الوصول إلى الخدمات والتنقل والحماية القانونية، وبالتأثير غير المتناسب لنقص الوثائق على النساء والأطفال .

5. تعزيز الآليات لمعالجة النزاعات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية التي تؤثر على العائدين، وضمان عمليات شفافة ومتاحة تحمي حقوق النساء والأسر الأكثر ضعفاً .

6. تسهيل التعاون مع المنظمات التي يقودها اللاجئون، والمنظمات السورية التي تقودها النساء، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمجتمع المدني، في مجالات الرصد وأطر الحماية التي تدعم إعادة الاندماج المستدام وتبني الثقة لدى اللاجئين الذين يفكرون في العودة .

فيما يتعلق بالمجتمع المدني:

7. وضع إرشادات واضحة وشفافة لتسجيل وعمل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في سوريا، وكذلك للمنظمات التركية التي تقدم مساعدات عينية وإنسانية للشركاء السوريين — بما يتيح وجود منظومة إنسانية ومجتمع مدني فعّالة .

8. تمكين منظمات المجتمع المدني السورية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، من العمل بحرية والمساهمة في جهود إعادة الاندماج المجتمعي التي تعالج مخاطر الحماية، والرفاه النفسي والاجتماعي، والتماسك الاجتماعي في مناطق استقبال العائدين.

FORCE 4 REFUGEES

upinion